جامعة الشهيد حمه لخضر _الوادي_
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تداعيات التحولات السياسية في المنطقة العربية على العلاقات الخليجية القطرية [2011-2017م]

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : أنظمة سياسية مقارنة و حكم راشد

إعداد الطالبتين :

داسي مريم

ذهبي حنان

إشراف الأستاذ:

دحه سليم

لجنة المناقشة :

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
د/الصادق جراية	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-	رئيساً
أ/سليم دحه	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-	مشرفاً ومقرراً
أ/ هشام لويشي	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-	مناقشاً

الموسم الجامعي 2018/2017

جامعة الشهيد حمه لخضر _الوادي_
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير المحددات الداخلية على صنع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط
[دراسة حالتي الإمارات و السعودية في الفترة2011/2018]

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص : أنظمة سياسية مقارنة و حكم راشد

إعداد الطالبتين :
منال نجعي
أمال حجاج

إشراف الأستاذ:
سليم دحه

لجنة المناقشة :

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ/هشام لويشي	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-	رئيساً
أ/سليم دحه	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-	مشرفاً ومقرراً
أ/حسن بوخزنة	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-	مناقشاً

الموسم الجامعي 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الآية :

قالى تعالى :

" ألم(1) غلبت الروم (2) في أدنى الأرض وهم من بعده غلبهم سيغلبون (3) في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون (4)بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم (5) ".

صدق الله العظيم

سورة الروم 1-2-3-4-

شكر وتقدير

نحمد الله الذي منا علينا ووفقنا على إتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف دحه سليم الذي لم يدخر أي جهد في التوجيه والإرشاد والنصح والتي استفدنا من معلوماته القيمة .

وإلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما إلى الوالدين العزيزين أدامهما الله

وجزيل الشكر إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد بغية إتمام هذا العمل

وفي الأخير نرجو من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعا يستفيد منه جميع الدراسيين والباحثين.

الملخص :

تسعى هذه الدراسة المتمثلة في تدعيات التحولات السياسية العربية على العلاقات الخليجية القطرية, حيث تنطلق من فرضية أن ما حصل في المنطقة العربية من تطورات وتغيرات سياسية أثرت على مسار العلاقات الخليجية فيما بينها, إذ اتضح ذلك من خلال تدعيم قطر للحركات الإسلامية التي وصلت إلى السلطة بعد تغيير الأنظمة السياسية الأمر الذي لقي معارضة من طرف الدول الخليجية الأخرى كالسعودية والإمارات التي رأت فيه أنه مخالف لسياستها الإقليمية في المنطقة ليظهر هذا الإنقسام في الأخير إلى إنفجار أزمة في منتصف سنة 2017 تميزت بقطع العلاقات الدبلوماسية وفرض حصار جوي وبحري وبري قادته كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر .

Abstract:

This study, which is based on the implications of the arab political transformations, is based on gulf . Qatari relations it is based on the assumption that development in the arab region and political changes have affected the course of the gulf relations between them. Which was opposed by other gulf states such as Saudi Arabia and the united arab emirates, which it considered to be contrary to its regional policy in the region to show this division in the latter to the explosion of a crisis in the middle of 2017 marked by the severance of diplomatic relation and the imposition of air and sea blockade and led by Saudi Arabica, the UAE, Bahrain and Egypt .

مقدمة

مقدمة:

تعتبر الظاهرة السياسية من بين الظواهر المعقدة والشائكة, خاصة بعد إنفصالها على العلوم الاجتماعية الأخرى, أين أصبحت علم قائم بذاته نظراً للعديد من القضايا و المفاهيم التي يعالجها والمتضمنة النظرية والفلسفة السياسية وعلم العلاقات الدولية, حيث أصبح كل فرع يهتم بدراسة جانب معين, فأحدهما يدرس السلطة السياسية و أخر يهتم بتحليل أساليب الصراعات والنفوذ ومختلف التفاعلات في إطار ما يعرف بعلم العلاقات الدولية والتي نسجت منذ تاريخ بعيد أين اقتصرت على مجالات محددة كالتجارية والعسكرية, إلا أنه مع بداية القرن العشرين أخذت بالإتساع وشهدت تطورات مذهلة حيث تعددت فهم الظاهرة إلى تفسيرها والتنبؤ بها, إضافة إلى تعاملها وتطورها للعديد من المفاهيم السياسية كالعولمة والسيادة والأزمة الدولية والتي عرفت على أنها محطة تحول حاسم غالباً ما تتسم بالفجائية في إطار نسق دولي معين تهدد مصالحه. وهو تماماً ما يمكن إسقاطه على ما حدث في المنطقة العربية وبضبط على العلاقات الخليجية القطرية التي عرفت في منتصف شهر جوان 2017 أزمة قطع العلاقات الدبلوماسية قادتها كل من المملكة السعودية ودولة الإمارات العربية ضد قطر لتلتحق بها دول أخرى كالبحرين ومصر نظراً للاختلاف في التوجهات السياسية اتجاه التحولات الأخيرة التي شهدتها معظم البلدان العربية متمثلة في تغيير أنظمتها ميزّها صعود الإسلام السياسي الذي طالما دعمته الدولة القطرية ورحبت به كما احتضنت شخصياته السياسية كحركة حماس والإخوان المسلمين, على عكس ما دعت إليه

المملكة السعودية وسياستها المخالفة للدولة القطرية جراء ما حصل في المنطقة العربية بعد 2011.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة موضوع تداعيات التحولات السياسية في المنطقة العربية على العلاقات الخليجية القطرية التي عرفت اختلاف في توجهات دول الخليج السياسية لما يحدث حيث برّز الخلاف الأساسي في تطورات السياسية على الساحة المصرية بعد 2013 عندما وصلت جماعة الإخوان إلى السلطة الذي لقي ترحيب كبير من طرف الدولة القطرية في حين عارضته دول الخليج الأخرى كالسعودية والإمارات .

أسباب إختيار الموضوع:

كأي بحث علمي يقوم على مجموعة من الدوافع الموضوعية والذاتية التي تكون سبب ودافع في اختياره .

الأسباب الموضوعية:

تكمن الأسباب الموضوعية في اختيار هذا الموضوع في معرفة الأسباب الحقيقية التي وترت العلاقات الخليجية القطرية خاصة بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية سنة 2011 .

الأسباب الذاتية:

تتلخص الأسباب الذاتية في اختيارنا لهذا الموضوع على إهتمامتنا الشخصية في معرفة الدولة القطرية خاصة بعد النقلة النوعية التي عرفتها في تغيير سياستها الخارجية كذلك مسار ومحددات علاقاتها مع دول الخليج الأخرى .

الحدود الزمنية:

تتحدد هذه الدراسة من حيث الجانب الزمني في الفترة الممتدة من إندلاع الحركات الإحتجاجية في المنطقة العربية إلى غاية 2017 .

الحدود المكانية:

تعتمد هذه الدراسة جغرافياً على الدولة القطرية ضمن منطقة الخليج .

الحدود الموضوعية:

هناك حدود موضوعية علمية وأخرى عملية وسنبينها فيما يلي:

الحدود العلمية:

تتمثل في التركيز على تأثير التحولات السياسية العربية على مسار العلاقات الخليجية القطرية .

الحدود العملية:

مقدمة:

تتمثل في معرفة مخلفات التي تركتها التحولات السياسية التي طرأت على المنطقة العربية بعد 2011 على العالم العربي والدولي , وبالخصوص على المنطقة الخليجية والعلاقات التي تربط دولها فيما بعضها .

الإشكالية:

تكمن إشكالية الدراسة في محاولة فهم تأثير التحولات السياسية التي حصلت في المنطقة العربية عقب 2011 على مسار العلاقات الخليجية القطرية , وتنقسم هذه الإشكالية إلى تساءل رئيسي والتي تندرج تحته ثلاث أسئلة فرعية أخرى , محاولين من خلالهم الإلمام بمختلف جوانب الفصول التي سيتم التطرق إليها في هذا البحث .

السؤال الرئيسي:

إلى أي مدى ساهمت التحولات السياسية في المنطقة العربية في التأثير على العلاقات الخليجية القطرية ؟ .

التساؤلات الفرعية:

1. ما هي الأسباب والتطورات السياسية في المنطقة العربية ؟. ومدى إنعكاسها على منطقة الخليج العربي ؟.
2. ما طبيعة العلاقات الخليجية القطرية قبل وبعد 2011 ؟.
3. ما هو مستقبل العلاقات الخليجية القطرية بعد الأزمة ؟.

مقدمة:

الفرضيات:

تقوم هذه الدراسة على فرضيتين كمحاولة لتخمين ووضع إجابة مؤقتة على الإشكالية المطروحة منها .

1) تطور الأحداث السياسية في المنطقة العربية يؤثر على مسار العلاقات الخليجية القطرية

2)) مكانة قطر الخليجية مرهونة بموقفها الداعم للحركات الإسلامية .

مناهج الدراسة:

في خضم عرض هذا البحث تم الإعتماد على منهجين رئيسيين .

المنهج الوصفي:

والذي يعرف على أنه طريقة من طرق التحليل والتفسير للأجل الوصول على الأغراض محددة بوضعية الاجتماعية أو مشكلة إنسانية أو اجتماعية إذ برّز إستخدام المنهج الوصفي في طبيعة جغرافية قطر وعلى ما يقوم عليه نظامها السياسي, إضافة إلى ذلك تم تطرق لوصف حالة المنطقة العربية خلال الفترة ما بين 2011 و 2017 وما حدث فيها من تطورات السياسية .

المنهج التاريخي:

والذي يعتبر منهج من مناهج البحث العلمي يقوم بالبحث عن الحقائق التاريخية من خلال تحليل وتركيب الوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية مع إعطاء تفسيرات و

مقدمة:

تنبؤات علمية عامة, وقد برز المنهج التاريخي لهذا البحث في دراسة تاريخ دولة قطر بداية من ظهور أول القبائل بها إلى غايةتشكل الدولة الحديثة وكذلك التأصيل التاريخي للعلاقات القطرية مع دول الخليج العربية وأهم المحطات التي عرفتها خاصة بعد الأحداث التي طرأت على المنطقة العربية مع حلول عام 2011 وتأثيرها على العلاقات الخليجية القطرية بعد قطع العلاقات مع منتصف 2017 .

المنهج المقارن:

بما أن المنهج المقارن يعتمد على مقارنة بين ظاهرتين أو دولتين وأكثر بهدف معرفة أوجه الشبه والإختلاف ومعرفة أدق التفاصيل الموجودة فيها, وبما أن دراستنا تركز على معرفة دولة قطر وباقي دول الخليج الأخرى والعلاقة التي تربطهم ببعض, والمقارنة بينهما في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك مكانتهم إقليمياً ودولياً .

الدراسات السابقة:

تم الإعتماد على العديد من الدراسات السابقة في هذا البحث منها مذكرة ماجستير تحت عنوان السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012. للباحث منذر زكي أحمد شراب,حيث ركّز على السياسة الخارجية القطرية وأهم سماتها ومرتكزاتها وإلى ماذا تطمح بعد إنقلاب 1995, في حين ركّزت دراستنا على المستجدات الجديدة في الساحة الخليجية وبروز الدولة القطرية كلاعب إقليمي مهم .

بالإضافة إلى كتاب موسوعة تاريخ الخليج العربي للكاتب محمود شاكر الذي تناول فيه الجوانب التاريخية للعلاقات الخليجية القطرية وعلى رأسها مشكلة الحدود,وتم الإعتماد عنها في بحثنا كأحد الجذور التاريخية للأزمة الخليجية القطرية لسنة 2017 .

النظريات المعتمدة:

كما إعتمدنا على بعض النظريات المفسرة للظواهر السياسية كالنظرية الواقعية .

النظرية الواقعية:

تعنى بتفسير الظواهر والتفاعلات الدولية وتحليل السياسات الخارجية للدول, كما تهدف إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها مع بعضها البعض, وتعنى بدراسة ما هو كائن وليس ما يجب أن يكون. وتقوم على بعض المفاهيم كالقوة والمصلحة الوطنية والنفوذ وهو ما تسعى إلية قطر من خلال إقامة علاقات مع حزب الله والدولة الإيرانية بهدف تحقيق الهيمنة والسيطرة على منطقة الخليج, بالإضافة إلى علاقتها مع الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية .

خطة البحث:

تناولنا من خلال هذا البحث الخطة التالية:

الفصل الأول: التحولات السياسية العربية بعد 2011 .

المبحث الأول: أسباب التحولات السياسية العربية بعد 2011 .

أولاً: دوافعالحراك السياسي في تونس وليبيا بعد 2011 .

ثانياً:عوامل التحول السياسي في مصر وسوريا بعد 2011 .

ثالثاً:ذرائع الحراك السياسي في البحرين واليمنبعد 2011.

المبحث الثاني: تطورات التحولات السياسية العربية بعد 2011.

أولاً: الوضع السياسي التونسي والليبيبعد 2011 .

ثانياً: الوضع السياسي المصري والسوري بعد 2011 .

ثالثاً:الوضع السياسي في البحرين واليمنبعد 2011.

المبحث الثالث:إنعكاسات التحولات السياسية العربية 2011 على منطقة الخليج العربي .

أولاً:الإصلاحات السياسية للدول الخليجية بعد أحداث 2011 .

ثانياً: صعود الإسلام السياسي في المنطقة العربية بعد 2011.

ثالثاً:تأثير التحولات السياسية العربية بعد 2011 على مجلس التعاون الخليجي .

الفصل الثاني: تطورات العلاقات الخليجية القطرية بعد 2011 .

المبحث الأول: مكانة قطر ضمن منطقة الخليج العربي .

أولا : المكانة الجغرافية للدولة القطرية في منطقة الخليج .

ثانيا: المكانة السياسية للدولة القطرية في منطقة الخليج .

ثالثا: المكانة الاقتصادية للدولة القطرية في منطقة الخليج .

المبحث الثاني: محددات العلاقات القطرية الخليجية .

أولاً:العلاقات القطرية الخليجية على المستوى الإقليمي(دول مجلس التعاون الخليجي) .

ثانياً:العلاقات القطرية الخليجية على المستولى الثنائي (السعودية والإمارات) .

ثالثاً: العلاقات القطرية مع كل من (الكويت, البحرين, سلطنة عمان).

المبحث الثالث:الأزمة الخليجية القطرية 2017.

أولًا: الجذور التاريخية للازمة الخليجية القطرية .

ثانيا: تطورات الأزمة الخليجية القطرية والمواقف الدولية منها .

ثالثا:الرؤى المستقبلية للأزمة الخليجية القطرية .

الخاتمة

الفصل الأول

الفصل الأول : التحولات السياسية العربية بعد 2011

لقد عرّف العالم منذ عقود مضت عديد من المتغيرات التي حصلت بداية من الحرب العالمية الأولى ثم الحرب العالمية الثانية ميزها وجود قوى دولية تأبى السيطرة العالمية وصولاً إلى نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين ونهاية الإتحاد السوفيتي القوة العظمى مناهضة للمعسكر الغربي, شهد العالم على إثرها تحولات عميقة مست الكثير من الدول والأنظمة التي غيرت من أبنيتها الاقتصادية والسياسية وتحولت معظمها صوب الرأسمالية الغربية والليبرالية والحرية المنفتحة ;حينها لم تبدي الأنظمة العربية على أي نوايا تجاه تغير نوعي في المجلات السياسية والاقتصادية , بل وطدت كل المظاهر التراجع والتخلف والديكتاتورية نحو المزيد من الرداءة فيجميع المجلات . لتبرهن شعوب المنطقة العربية خلال 2011 بعد الحركات الشعبية التي قامت بها على ضرورة إعادة سيناريوهاتوإسقاط ما حدث من التحولات الدولية في 1989 على الواقع العربي , خالفت بها توقعات وعرفت تطورات كثيرة , أسفرت على وقوع أزمات حادة لم تكن في الحسبان , بل غيرت مسارات في علاقات بين العديد من الدول تشبثت لسنوات كثيرة , على غرار ما حدث في العلاقات الخليجية فيما بينها , والتي يمكن إرجاعها إلى الاختلاف والتباين في وجهات النظر والخلفيات السياسية لكل دولة منها . وهذا ما سنتعرف عليه من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: أسباب التحولات السياسية العربية بعد 2011 .

المبحث الثاني: التطورات التحولات السياسية العربية بعد 2011 .

المبحث الثالث:انعكاسات التحولات السياسية العربية بعد 2011 على منطقة الخليج العربي .

المبحث الأول:أسباب التحولات السياسية في المنطقة العربية .

أولاً: دوافع الحراك السياسي في تونس وليبيا بعد 2011 .

الحراك السياسي في تونس بعد 2011:

لقد كانت شرارة الحراك السياسي في تونس بإحراق الشاب محمد البوعزيزي نفسه الذي أضرم النار في جسده احتجاجاً على استهداف الشرطة التونسية مصدر رزقه أين أنهت حكم دام قرابة 23 سنة,أدخلت البلاد إلى حالة من الفوضى العارمة ناهيك على الكثير من الأسباب التي كانت دافع في ذالك ومنها سيطرة العائلة الحاكمة لمجمل الأموال والأعمال في الدولة التونسية,برّز ذالك في الملكيات التي استحوذت عنها حاشية الرئيس و أقاربه وتحايلها على مختلف القوانين التي تحكم الدولة ,علاوة على تجاهل النظام واقع الشارع التونسي إضافة إلى قيام نظام بن علي بترتيب علاقاته مع الكيان الصهيوني بموجب اتفاقية أسلو هذا من الجانب السياسي , أما عن الحالة الاقتصادية عرفت تزايد حجم البطالة لدى التونسيين نتيجة وجود الثروة في أيدي قلة من المجتمع حيث وصلت نسبة البطالة نسبة 30% حسب إحصائيات قدمت من طرف وكيليكس نتيجة لذلك ارتفعت نسبة الفقر, كما تميز بتدني للقدرة الشرائية إلى جانب المحسوبية والرشوة

حيث شهد الشارع التونسي حالة من لاعدل وانعدام في تكافؤ الفرص بين أفراده,في حين كانت الرشوة أساس التعاملات أدت بدورها إلى انتشار الفساد [1].

الحراك السياسي في ليبيا بعد 2011:

ليبيا هي الأخرى شهدت فيها احتجاجات شعبية خرج عبرها الشعب الليبي مطالب بالعديد من الإصلاحات منها المطالبة الرئيس الليبي معمر لقذافي بالتنحي والتنازل على السلطة أدخلت البلاد أحداث دموية نتيجة تعنت النظام بعدم التنحي وإسرار الشعب والقوى المعارضة المواصلة في الإعتصامات إلي غاية تحقيق ما خرج من أجله, حيث تعود دوافع هذي الاحتجاجات إلى جملة من الأسباب تمثلت من الناحية السياسية في إهمال نظام لقذافي للعمل بالدستور والقانون واعتماد على ما يعرف بالكتاب الأخضر كمصدر لتشريع وسن لقوانين السياسية الاقتصادية والاجتماعية وابتعاده عن موجة الديمقراطية الثالثة التي طالت العالم بعد الحرب الباردة و الخلفية الفكرية القبلية لرئيس النظام, كذلك عمل على الاستخفاف بالمؤسسة العسكرية وغياب البيروقراطية الإدارية والتنظيم الإداري, بالإضافة إلى تهميش إشراك الشعب والمواطنين في المشاركة السياسية, أما اقتصادياً فتميز بترهل المستوى التعليمي وتدني البنية التحتية,وانخفاضاً للمستوى المعيشي,أيضا غياب السياسة العامة الأنشطة الاقتصادية المختلفة نتج عنها سوء إدارة الاقتصاد الوطني وعدم توازن بين الأقاليم لليبية الثلاثة (برقة–طرابلس–فزان)في عملية توزيع الموارد

[1] على محمود , **الثورة التونسية .. عوامل النجاح .. النتائج**. 6 فيفري 2018 , من الموقع الالكتروني:www-sis.gov.eg>ewnN>. 8 .htm .

واستحواذ العائلة الحاكمة وحاشيتهم للمال العام للدولة الليبية, كذلك عمل النظام الليبي على إقصاء السكان من المناط الليبية [1].

[1] عبد الجليل أدم المنصوري , **الثورة الليبية ونظرية المؤامرة** . ليبيا والمستقبل , 14جوان 2017 ,من الموقع الإلكتروني : www.Libya/ mostakbal.org

ثانياً:عوامل التحول السياسي في مصر وسوريا بعد 2011.

الحراك السياسي في مصر بعد 2011:

كان للإحتجاجات التونسية التي أطاحت بحكم بن علي تأثيرا علي تصعيد الأصوات الغاضبة المنددة بالإطاحة حكم الرئيس حسني مبارك اندلعت يوم 25 يناير 2011 للمطالبة بالتغير وتحسين الأوضاع المعيشية المتردية وكانت من أسباب ذالك صدور قانون الطوارئ وانتهاكات حقوق الإنسان والمواطن(رقم 162) وقضى هذا القانون بالقيام بالاعتقالات في أوساط المواطنين والذي يتم تجديده في كل مرة يطلب الشعب بإلغائه ,كما تميز بضعف الأحزاب السياسية والنقبات ومنظمات المجتمع المدني وسيطرة الدولة عليه واحتكارها أيضا كانت الأحزاب المصرية فاقدة للفاعلية والحيوية والمنافسة في ظل سيطرة حزب مبارك وحاشيته واستحواذها على كافة الحياة السياسية المصرية, بالإضافة إلى استبعاد قوى المعارضة خاصة في انتخابات مجلس الشورى والشعب الأخيرة التي كانت أحد الأسباب التي أوجت الحراك السياسي في الشارع المصري هذا من جهة [1], ومن جهة أخرى شهدت مؤسسات المجتمع المدني تضييقاً على مختلف نشاطاتها التي تخدم الشعب المصري,أيضا عملت على التوريث السياسي وبقاء العائلة الحاكمة على رأس النظام وذلك عندما أراد الرئيس حسني مبارك توريث الحكم لنجله جمال, ناهيك عن العديد من الأسباب الأخرى التي تمثلت في عدم احترام الرأي العام وذلك بسبب انعدام وعدم جدوى قنوات الحوار,هذا ما لزَم على الشعب النزول إلى الشارع من أجل إيصال صوتها ليستغل النظام ذلك خاصة عن

[1] آية يوسف عبد السلام , **أسباب قيام ثورات الربيع العربي** . المركز العربي الديمقراطي , (د.م.ن): 2013 , الصفحة 12-21.

طريق التظليل الإعلامي الذي تحت سيطرته, متناسياً وغافلاً عن الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب من تعذيب وقمع واعتقالات في ظل ما يسمى بقانون الطوارئ مثلما حدث لخالد محمد سعيد و السيد بلال اللذين فقدا أنفاسهما الأخيرة تحت التعذيب.

ومن الناحية الاقتصادية شهدت حياة الشعب المصري سوء كبيراً للأحوال المعيشية في ظل معاناته من الفقر المدقع نتيجة التوزيع غير عادل للثروات, أيضا غلَب عليه انتشاراً للبطالة بشكل كبير ومتزايداً كما يعتبر سبب من أسباب خروج الشعب إلى شارع لاسيما الطبقة المتعلمة والمثقفة منه التي تعاني من انعدام فرص العمل الذي يدفع بيه إلى الهجرة غير الشرعية, أما الحديث عن المنظومة التعليمية في مصر فكانت ضعيفة وهذا ما أدى إلى انخفاض المستوى التعليمي وانتشار ظاهرة التسرب المدرسي وعمالة الأطفال خاصة دون سن الرشد, كذلك تميزت مصر بغياب الطبقي الوسطى وانحصاره في الطبقة الغنية وأخرى فقيرة تستولي عليها هذه الأخيرة بفضل ما تمتلك من سلطة وثروات, بالإضافة إلى سيطرة القطاع الخاص بدل من القطاع العام وذلك بفضل الخدمات التي يقدمها للمواطن في حين عرف القطاع العام غياب وانعدام تقديم لخدماته المجانية,و كان تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل دافع مهم لخروج الشعب إلى الشارع,وهذا عندما ابرم النظام المصري عديد من الاتفاقيات والصفقات يتم بموجبها تصدير الغاز إلى إسرائيل الأمر الذي اعتبره الشارع المصري يعارض مصلحة البلاد وإهدار للمال العام ومجاملة للكيان الصهيوني[1].

[1] خالد عبد الرحيم السيد , **دول مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي** . دار الشرق للطباعة والنشر , الدوحة : 2013 , الصفحة 9-10 .

الحراك السياسي في سوريا بعد 2011:

إستمرت سوريا بحكم حافظ الأسد سنة 1970,الذي نقل السلطة عن طريق التوريث إلى ابنه بشار الأسد متبعا نهج أباه في أسلوب الحكم إلي أن هبت رياح التغير في العالم العربي سنة 2011 ليجد الشعب السوري نفسه أمام فصل مهم من فصول التغير لتخلص من ويلات الظلم والاستبداد التي عاشها لسنين ومحاولة منهم بناء أنظمة سياسية تسمح بمشاركة فاعلة لمختلف أطياف الشعب دون احتكارها على فئة معينة منهم ,بالإضافة إلى العديد من الأسباب,أسباب اقتصادية واجتماعية على غرار الدول العربية الآخرة التي اطلها الحراك السياسي دفعت بالشعب للقيام بمظاهرات ومحاولة إيجاد حلول لهذه المشاكل, وبصفة عامة يمكن إجمالها فيما يلي منها شخصنه السلطة باختزال وظائف الدولة في يد السلطة الحاكمة ونشر ثقافة الحزب الحاكم المسيطر بتهميش القوى الأخرى الفاعلة المنافسة[1] كما انعدمت الحياة السياسية وتم تاليه الحاكم من خلال انقباض الحياة السياسية والحزبية جراء حالة الطوارئ المفروضة منذ سنة 1963 في يد حزب البعث; أيضا عرفت سوريا غياب تاما للحريات المدنية العامة وغياب التمثيل السياسي والتداول السلمي على السلطة إضافة إلى تهميش الطبقة الوسطى التي تعتبر حلقة وصل يمكنها نقل مختلف معاناة الشعب السوري والدفاع عنها,واعتبرت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية أهم الأسباب التي دفعت الشعب السوري نحو الخروج للشوارع والمطالبة بتحسين هذه الأوضاع كالفقر وغياب عدالة التوزيع وحسب إحصائيات 2010 وجود حوالي مليون نسمة أي نسبة من

[1] معن فهد , **الثورة السورية : قصة البداية** . مركز عمران للدراسات الإستراتيجية , سوريا : 22 جويلية 2014 , الصفحة 3-6

إجمالي السكان تحت خط الفقر, في حين وصلت نسبة البطالة إلى حوالي مليون نسمة سنة 2009 كما عرفت سوريا أيضا انخفاض وتدنى في القدرة الشرائية والنمو الاقتصادي,إضافة إلي مشكلة التسرب المدرسي سيما في الطور المتوسط والظلم الفساد وانعدام المساواة[1].

[1]معن فهد , **الثورة السورية : قصة البداية** . مرجع سابق الذكر ,الصفحة 7 .

ثالثاً: ذرائع الحراك السياسي في اليمن والبحرين بعد 2011:

الحراك السياسي في اليمن بعد 2011:

مست المنطقة العربية مع مطلع 2011 موجات تغير سواء كليًا بإسقاط أنظمة مثلما حدث في تونس مصر وليبيا أو بإحداث تغيرات طفيفة والقيام بإصلاحات سياسية على مستوي موئساتها كما حدث في الجزائر والسعودية وغيرها بهدف إسكات واحتضان المظاهرات كانت من الممكن أن تنذر بحرب دامية كبيرة كما حدث في اليمن لعل من أبرز أسباب خروج الشعب اليمنى إلى الشوارع على غرار الشعوب الأخرى التي ثارت على أنظمتها مطالبة بحقوقها,فمن الناحية السياسية الأحداث التي حصلت في تونس ومصر مثلت نقطة الانطلاق والدافع لخروج الشعب اليمني,كذالك الأحداث الدموية المتعلقة بضرورة إحداث تغيرات دستورية ومسار العملية الانتخابية قبل 2011,الني خلقت حالة من التمزق والانشقاق أوساط المجتمع اليمني في حين عرفت المؤسسة العسكرية انشقاقات واستقالات عديدة لأعضاء المؤتمر الشعبي العام;في مقابل ذالك تشبث الحزب الحاكم وسيطرة تامة الأقارب الرئيس لمقاليد الحكم واختزال اليمن في سلطة الرئيس لوحده, في حين عرفت اليمن أوضاعًا اقتصادية واجتماعية متردية كانتشار الفقر والبطالة علاوة عن انتشار الأمية وسط المجتمع اليمني حيث بلغت عند الرجال 50% والنساء60% جراء تجهيل الشعب بسن قوانين ومناهج متخلفة[1].

[1] عبد الرحمان بورحلة , فاطنة تونسي , **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السعودية دراسة حالة اليمن : 2011-2015** (مذكرة ماستر) .قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية , كلية الحقوق , جامعة بومرداس , قسم الدولية , 2016 , الصفحة 66 -68 .

الحراك السياسي في البحرين بعد 2011:

كانت لأحداث السياسية التي حصلت في تونس مصر صدى مهم على تأجيج الأوضاع في البحرين حيث أطالتها تحركات شعبية تمحورت مطالبها على ضرورة تنحي الأمير خليفة بن سلمان من السلطة تلخصت أسبابها في عديد النقاط كان أبرزها عدم نجاح الاستفتاء الشعبي على ملكية دستورية ديمقراطية الذي قام بيه البحرين في 2001,والمطالبة بالإفراج على المعتقلين بتهم إرهابية بلغت حوالي300 معتقل معظمهم أعضاء في حزب الوفاق السياسي الإسلامي الشيعي,كما جاءت هذه الاحتجاجات كذكرى للانتفاضة السنوية لميثاق العمل الوطني, إضافة إلى دور النظام الإيراني في إبراز الفجوة مابين الطائفة السنية والشيعية وانقسام المجتمع وفق أسس طائفية,هذا من جهة,ومن جهة أخرى دعا المتظاهرون في البحرين التعجيل بإصلاحات سياسية ومحاربة الفساد وناد بضرورة التوسيع من المشاركة الشعبية المساءلة حقوق المواطنة[1].

[1] عبد الرحمان بورحلة , فاطنة تونسي , **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السعودية دراسة حالة اليمن : 2011-2015** (مذكرة ماستر) . مرجع سابق الذكر , الصفحة 69 .

المبحث الثاني: تطورات التحولات السياسية العربية بعد 2011.

أولاً: الوضع التونسي والليبي بعد 2011 .

بعد أسبوعين من توسع المظاهرات في كافة ربوع الوطن التونسي,جاء اليوم المفصلي في تاريخ تونس والحدث الهام أين هرب الرئيس بن علي إلى السعودية معلن تخليه عن الحكم في ليلة 4 جانفي 2011 تاركاً وراءه مفازعاً ومخاوفاً أمنية كثيرة لتدخل بعدها البلاد مرحلة انتقالية هامة التي شغَر فيها محمد الغنوشي رئيساً البلاد طبقا الأحكام الفصل 56 من الدستور التونسي متخذ لعديد المراسيم من اجل تنظيم البلاد من أهمها مرسوم فيفري 2011 يهدف إلي إجراء إصلاحات سياسية, وقانون عدد 5 الصادر في نفس السنة وبتاريخ 9فيفري 2011 الذي يتضمن تفويض رئيس جمهورية مؤقت وفق[1] ما جاء في الفصل 28من الدستور, بعد ذالك تم الاتفاق على إلغاء العمل بالفصل 56 من الدستور وتم معها إزاحة الغنوشي كرئيس للبلاد وبدء العمل بالفصل 57 وفق ذالك ترأس رئيس مجلس النواب رئاسة البلاد بقيادة فؤاد لمبزع في 15 جانفي 2011, بعدها تم تشكيل حكومة مؤقتة عملت على صياغة دستور جديد للبلاد[2]والإعلان عن ضرورة إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في غضون 90 يوما.في خضم عديد من المشاكل والاحتجاجات داخل تونس أعلن رئيس الجمهورية المؤقت مرسوماً وفقه أجريت انتخابات لتكوين

[1] عبد الرحمان بورحلة , فاطنة تونسي , **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السعودية دراسة حالة اليمن : 2011-2015** (مذكرة ماستر) . مرجع سابق الذكر , الصفحة 77 .

مجلس تأسيسي في 23 أكتوبر 2011 فازت فيها حركة النهضة بالأغلبية علي أثرها أعلن منصف المرزوقي رئيساً للجمهورية بعدها أقر دستور جديد للبلاد [1].

وفي سنة 2014 من المرحلة الانتقالية في تونس تم إجراء انتخابات رئاسية الأولية بعد سقوط بن علي ترشحت لها عديد من الشخصيات قدم قرابة 70 ملف للهيئة المشرفة على الانتخابات تم قبول 27 ملفاً ورفض 41 وانسحب 2 منهم,ما لوحظ على هذه الانتخابات ترشح بعض رموز النظام السابق على غرار باجي كايد السبسي في حين لم يقدم حزب حركة النهضة أي مرشح,فاز فيها حزب نداء تونس في دورة ثانية ومرشحه بأجي كايد السبسي نسبة6855من الأصوات, أجريت كذلك انتخابات تشريعية عرفت مشاركة واسعة لمختلف الأحزاب بجميع توجهاتها وشاركت فيها كافة فئات الشعب من رجال نساء, تنافست فيها الأحزاب المشاركة على 291 مقعد وعرفت تنوع من حيث تشكيل القوائم الحزبية مستقلة وائتلافية حيث بلغت عدد القوائم المرشحة حوالي 1327 قائمة موزعة على 33 دائرة انتخابية من بينها 6 قوائم في الخارج تمكن فيها نداء تونس بالفوز بالأغلبية بنسبة 39,63% رغم حداثة هذا الحزب تاليها بقية الأحزاب في حين حصل حزب النهضة على 69 مقعد فقط بنسبة 31,79[2].

[1] يوسف لعياضي , **التحولات السياسية الراهنة وأثرها إرساء على مبدأ الديمقراطية –تونس-** . (مذكرة ماستر) , قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة بسكرة , 2015 , الصفحة 45-47 .

[2] يوسف لعياضي , **التحولات السياسية الراهنة وأثرها إرساء على مبدأ الديمقراطية –تونس-** .نفس المرجع , الصفحة 51-62 .

أهم الأحداث السياسية على الساحة الليبية بعد 2011:

سلكت التحركات في ليبيا بعد أحداث فيفري 2011 طريقاً أخر غير الذي حصل في مصر وتونس خاصة بعد احتدام الصراع ورفض والتعنت النظام التنحي عن السلطة ومحاولة التشبث في مكانته على الرغم من كل المحاولات التي تسرى وتشاهد في الساحة الليبية من مظاهرات وغيرها مطالبة بتنحي رأس النظام ساعيين بذلك إلى حقوقهم. لتتواصل عمليات الصراع في 17 فبراير بعد محاولة النظام إنهاء وإضعاف المظاهرات تحسباً لتهدئة الوضع لكن ما حدث كان عكس ذلك,عندما شملت المظاهرات ووصلت إلى كافة ربوع المحافظات الليبية على غرار مدينة طرابلس وسقوط مدينة بنغازي, لتتواصل الاشتباكات بين الطرفين وفي 27فيفري أعلن مجلس الأمن حظراً على العقيد معمر لقذافي وكافة عائلته وتجميد أرصدته في كافة البنوك العالمية,وأحالته إلى الجنائية الدولية وتم بعدها تشكيل المجلس الوطني الانتقالي في بنغازي لإدارة شؤون المناطق المحررة في مطلع مارس,برئاسة مصطفى عبد الجليل لتعترف بيه فرنسا في 10 من مارس, كما طالبت بشن غارات جوية على قوات النظام أيضا في12 مارس عند اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة طالبوا مجلس الأمن بفرض حظر جوي على ليبيا لمنع قوات النظام من قصف المدن, لتبقى هذه الأخيرة في محاولة إلى السعي لاسترجاع[1] و استعادة بعض المدن التي أفلتت من قبضتها . ليصدر فيما بعد مجلس الأمن الدولي قرار رقم 1973 بفرض حظر جوي على ليبيا بعد امتناع كل من روسيا والصين وألمانيا والهند والبرازيل, وعارضت تركيا على أي تدخل عسكري

[1] يوسف لعياضي , **التحولات السياسية الراهنة وأثرها إرساء على مبدأ الديمقراطية –تونس-** .نفس المرجع , الصفحة62 .

في ليبيا وطالبت بوقف إطلاق النار, ليتم تنفيذ القرار في 19 مارس 2011 وإعلان الحظر الجوي على الأجواء الليبية بموجب أوامر الرئيس الأمريكي باراك أوبا ما,وبدأت العمليات العسكرية بشن الهجمات على المواقع الموالية للنظام, وبعد استنكار البعض من الدول سواء العربية منها أو الأجنبية على ما يحدث في ليبيا بعد تدخل مجلس الأمن في الشؤون الداخلية لدولة ليبيا, على غرار روسيا التي دعت في 20 مارس 2011 إلى توقف عن الضربات العسكرية على ليبيا. في حين دعت تركيا العقيد معمر لقذافي على التنحي حقناً لدماء.

أما فيما يخص المجلس الانتقالي بزعامة رئيسه مصطفى عبد الجليل وبعد اعتراف جل دول مجلس الأمن ما بين مار و جويلية كسلطة شرعية في ليبيا, ليأتي يوم التاسع من أوت 2011 ليعلن حل مكتبه التنفيذي الذي يقوده محمد جبريل والمكون من 14 عضواً. وبعد الكثير من المشدات بين كلا الطرفين وتعنت الرئيس الليبي ودعوة أنصاره بالقتال حتى تحقيق النصر والقضاء على ما وصفه بالانقلاب[1], وفي 20 سبتمبر 2011 دعا الرئيس الأمريكي باراك أوبا ما إلى اجتماع خاص بليبيا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ختام المرحلة الانتقالية الحالية في ليبيا. كما أعلن في نفس التاريخ الإتحاد الإفريقي اعترافه بالمجلس الانتقالي باعتباره ممثلاً شرعيًا للشعب الليبي, ليأتي 20 أكتوبر 2011 الذي حدد فيه نهاية الرئيس الليبي بعدما تم القبض عليه وتم تنكيله بأبشع أنواع التعذيب هو ونجله المعتصم في مدينة سرت فيما تم هروب سيف الإسلام. وأُعلن تحرير ليبيا بكامل ودخول البلاد في مرحلة انتقالية تستوجب إجراء انتخابات و

[1] أحمد جمعة , أربعة أعوام على ثورة 17 فبراير في ليبيا . **اليوم السابع** , 17 فيفري 2015 .

إقامة مؤسسات لدولة غابت على ليبيا خلال الأربعين عاماً مضت [1]. كما دعت وحذرت كافة القوى الدولية من دخول ليبيا وانجرار شعبها إلى حرب أهلية بسبب الاشتباكات التي تحصل بين الطرفين .

ومع حلول العام الثاني للأزمة الليبية وتوقف كافة نشاطاتها خاصة الاقتصادية منها, لتعود البورصة الليبية إلى نشاطها ولو نسبياً في 15 مارس 2012, وفي 5 أفريل 2012 أعلن رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل أنه سوف تجرى الانتخابات في 19 جوان 2012 , أيضا أصدر المجلس الوطني الانتقالي قانوناً جديداً للأحزاب الذي يعتبر الأول في تاريخ ليبيا منذ عام 1964 والتي تكون فيها التشكيل لاعلى أساس ديني أو قبلي أو جهوي, ويجب أن يكون غير ممولاً من الخارج أو تابع لأي جهة خارجية وهذا في 25 أفريل 2012,أما في 10جوان2012 أعلن نوري الغبار رئيس المفوضية العليا للانتخابات في مؤتمر صحفي أن انتخابات المؤتمر الوطني العام التي كانت مقررة في 19 جوان قد تم تأجيلها وذلك لدواعي تقنية ولوجستية, كما أثار قرار التأجيل كان أيضا بسبب القوانين التي تنظم العملية الانتخابية إلى يوم 7 جويلية 2012, ليتم فيه اختيار الليبيون فيهم أعضاء برلمانهم,حيث تم تسجيل 2,8 مليون ناخب يمثلون نسبة 70% من الذين يحق لهم الانتخاب مقسمون على 200 مقعد من بينهم 120 يتم اختيارهم مباشرة و80 عبارة عن قوائم فردية,ويتنافسون عليه 2500 مرشح على المقاعد المباشرة و1200 على القوائم الحزبية,وكان أبرز الأحزاب المشاركة تحالف القوى الوطنية,حزب العدالة والبناء وحزب الوفاق

[1] أحمد جمعة , أربعة أعوام على ثورة 17 فبراير في ليبيا .نفس المرجع.

الوطني والتجمع الليبي الديمقراطي,وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 60% ليتم إعلان نتائج الانتخابات في 10جويلية2012 بفوز تحالف القوى الوطنية برئاسة محمود جبريل رئيس المكتب التنفيذي السابق للمجلس الانتقالي بغالبية المقاعد على خلاف التوقعات التي كانت مرجحة فوز الإسلاميين على غرار الدول الأخرى التي شهدت الحراك السياسي[1],وعلى الرغم من هذه الانتخابات إلا أن البلاد بقت تعاني حالات الاغتيالات والجرائم خارج الإطار القانوني مقارنة بعام و2012 بعد كل ما قدمه الجهاز الأمني من تدعيم,إلا أن الوضع في البلاد بقي هشاً,وإصدار قوانين تجرم تلك الأفعال خاصة ما بين أفريل وسبتمبر 2013,ولكن لم تحقق البلاد حالة الاستقرار لاسياسياً أو اجتماعياً أو اقتصاديا التي كانت مرجوة خلال عامي 2013 وأيضا مطلع 2014 .

وفي منتصف العام وبضبط 25 جوان جرت الانتخابات التي شارك فيها ما يزيد عن 630000 ناخب,أي بنسبة 41% وعلى الرغم من صعوبة الأوضاع إلا أن المسئولون عن الانتخابات حاولوا أن تجرى هذه الأخيرة وفق كافة المقاييس والمعايير الدولية,لتختتم بها المرحلة الانتقالية الثالثة,وذلك بعد مرحلتين تحت قيادة المجلس الوطني الانتقالي والمؤتمر الوطني العام لتخرج البلاد بعد صراع سياسي مرير ودون حدوث تغييرات على توزيع المقاعد بين المناطق الليبية الثلاثة,فالشرق الليبي تحصل على60 مقعدًا,والجنوب 40مقعدًا,أما الغرب الذي يعتبر أكثر كثافة سكانية 100 مقعدًا [2],وبعد إعلان نتائج الانتخابات وبضبط أوت 2014 قامت جماعات

[1] وصايف الشمري , **رياح التغيير في العالم العربي (2010 -2012) الثورة الليبية** . مجلس الأمة , إدارة الدراسات والبحوث , الكويت , قسم شؤون الباحثين , أكتوبر 2012 , الصفحة 22 -43 .

[2] هشام الشلوي , **المشهد السياسي الليبي بعد إنتخابات المؤتمر الوطني** . مركز الجزيرة للدراسات , الدوحة :10 جويلية 2014 , الصفحة 2-3 .

ذات طبيعة إسلامية في غالبيتها بسيطرة على أجزاء من ليبيا منها طرابلس وأن مجلس النواب المنتخب غير شرعي,ودعا المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته لاستئناف نشاطه وتشكيل الحكومة,ليزداد فيما بعد المشهد السياسي أكثر تعقيدًا . ليفتح مجال أمام دول الجوار في التدخل في حل الأزمة الليبية ودعت بعضها إلى إيجاد حل والابتعاد عن الوقوف أو مشاهدة ما يحدث داخل ليبيا دون تحريك أي فعل لذلك,وقبل هذا كله وفي 16مايو حاول خليفة حفتر تجميد السلطة التشريعية المنتخبة وها ما جعل المؤتمر الوطني العام يعتبر ذلك انقلابا والقضاء على الثورة وإعادة النظام القديم,وبعد إخفاق عقد محادثات غدامس الليبية في سبتمبر 2014 عملت الأمم المتحدة على محاولة لعقد اجتماع يجمع كل من حكومة مجلس النواب وحكومة المؤتمر الوطني العام لإيجاد حل توافقي بينهما,لتنجح فيما بعد هذه الأخيرة في عقد جولتين في جنيف بين 14-15 و 26-27 جانفي 2015. وفي 17 ديسمبر 2015 شهدت الصخيرات المغربية توقيع اتفاقية سلام تم فيها تشكيل مجلس رئاسي يمثل كافة الأطياف السياسية والمناطق الجغرافية وترأس فايز السراج رئاسة المجلس الرئاسي وحظي بدعم أغلب الدول الغربية .

ليأتي الدور المصري في حل الأزمة الليبية وباعتبارها دولة جوار وما يحدث فيها سوف يؤثر عليها أو يطال محاولة في ذلك القضاء على ما يسمى بالإرهاب وتقديم العون لها في حل أزمتها مع كافة دول الجوار على غرار الجزائر مثلًا,لتدخل مصر وسيطًا و رعت الحوار السياسي في القاهرة برغم من دعمها لحفتر,ليخرج بيان القاهرة بتعديل اتفاق الصخيرات و النظر في إعادة هيكلة المجلس الرئاسي والية اتخاذ القرار,وعقد انتخابات رئاسية و برلمانية في موعد أقصاه فيفري

2018,وفي جانفي 2017 أعلنت لجنة الحوار السياسي الليبي بعد الاجتماع الذي أنعقد في الحمامات التونسية الموافقة على تعديلات اتفاق الصخيرات , ورغم كل المجهودات المبذولة سواء من طرف دول الجوار أو الدول الأخرى إلا أن ليبيا بقيت ومازالت بلدًا ممزقًا خاصة بعد تعقيدات الخريطة السياسية الداخلية لليبيا [1].

[1] رجب سعد , **السياق الليبي**. مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان <<دعم>> , 22 سبتمبر 2017 , الصفحة 4-6 .

ثانياً:الوضع السياسي في مصر وسوريا بعد 2011 .

تطور الأحداث في مصربعد 2011:

عقب نجاح المظاهرات المليونية التي قام بها الشعب المصري قرابة 18 يوماً احتجاجًا على الفساد والعنف الممارس من قبل الشرطة المصرية أسفرت على تنحي الرئيس حسنى مبارك على مقاليد الحكم مسلماً السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة أين أعلن بدوره على إنهاء حالة الطوارئ ,كما دعا المجلس الأعلى على ضرورة إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية

في24جوان2011 عرفت مشاركة غير مسبوقة للشعب المصري أسفرت نتائجها على برلمان تعددي وفوز الأخوان المسلمين القوى المعارضة في عهد الرئيس الأسبق حسنى مبارك بقيادة محمد مرسي كرئيس للبلاد بنسبة 51,70% على منافسيه احمد شفيق,أنهى بذلك حكم المجلس العسكري الذي دام قرابة 17 شهر.

وفي 30 جوان 2013 عمت البلاد احتجاجات عارمة منددة ومناهضة لحكم مرسي داعية بضرورة تنحيه علي السلطة[1] بعد عام واحد فقط من توليه للحكم في 30 جوان 2011,نظم مؤيده مسيرات احدهما بميدان رابعة العدوية في الشرق والأخرى بساحة النهضة في الغرب وفي 3جويلية أعلن السيسي باعتباره قائد لجيش نهاية حكم محمد مرسي وسلم السلطة إلى رئيس المحكمة الدستورية العليا بقيادة عدلي منصور الذي تولى الرئاسة المؤقتة لمصر أعلن بدوره على تنظيم

[1] رجب سعد , **السياق الليبي**. مرجع سابق الذكر, الصفحة 7.

انتخابات من ابرز من ترشح لها عبد الفتاح السيسي في حين تم سجن محمد مرسي واتهامه بقضايا عديدة كما عملوا على حظر نشاطات الإخوان المسلمين في داخل وخارج الوطن واعتبارها مجموعة إرهابية. بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في البلاد في سنة 2014 حصل المرشح عبد الفتاح السيسي على نسبة96,91% من الأصوات متفوقًا على منافسيه حمدين صباحي,حيث جاءت النتائج أكثر من نتائج 2012 رغم أن نسبة المشاركة كانت أقل من سابقتها حيث وصلت نسبة 47,45 % في حين 2012 كانت النسبة 51,81% شهد ميدان التحرير احتفالات كبيرة بعد الإعلان عن فوز السيسي لرئاسة البلاد .

أهم الأحداث السياسية في سوريا بعد 2011:

لعبت الأحداث التي حصلت في سوريا علي تأزم الأوضاع تطورها عكس ما حصل في تونس ومصر بنجاح الشعوب في تحقيق مطالبها , ليجد الشعب السوري نفسه أمام أزمة خانقة لم بتوصل إلى حل نهائي برغم من الجهود المبذولة من طرف القوى الإقليمية والدولية . إذ عرفت في مراحلها الأولى تشرذم في الأوضاع بما فيها ارتكاب لعديد المجازر نتج عنها تدمير لمعظم الإحياء والمدن في كل من ريف دمشق حمص دير بعلبة كما عرفت سقوط لعديد من الضحايا وصلت حتى 2011حسب ما أوردته منظمات حقوقية13488 من بينهم 1012 طفلا و865 نساء إضافة إلي عديد من المعتقلين ناهيك عن تشرد ونزوح ألاف من المواطنين[1].

[1] غازي التوبة , **الثورة السورية : الأسباب والتطورات**.مركز الشرق العربي لدراسات الحضارية والإستراتجية, لندن :24 جوان 2012 , الصفحة 1-5 .

في ظل هاذ وذاك كان من الضروري تدخل القوى الخارجية الإقليمية والدولية محاولة لتهدئة الأوضاع وإيجاد حل للخروج من هذه الأزمة,إذ تمثل دور هيئة الأمم المتحدة بإرسال مبعوثين إلى سوريا كوفي عنان والأخضر الإبراهيمي محاولين التوفيق بين أطراف الأزمة السورية حيث اقتراح كوفي عنان ودع إلى انعقاد اجتماع متمثل في مجموعة العمل حول سوريا في 30جوان2012 إذ خرج بنص تمحور حول إيجاد فرص متساوية بين الأطراف السورية دعا أيضا إلي صياغة دستور جديد كن وضرورة إجراء انتخابات لكن باء بالفشل مخلفا حالة من الانقسامات والتصارع الدولي حول ما يحدث داخل سوريا ما جعل الأوضاع الداخلية السورية في تفاقم متزايد سيما الجانب الإنساني منها والتي ساهمت بدورها بفشل المبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي بتحقيق أهداف بيان جنيف إلا أنها عملت والو بالقليل علي إحداث نوع من التقارب والتفاهم الدولي بضرورة انعقاد مؤتمر دولي جديد الإيجاد حل للازمة السورية والذي كان من المفترض أن ينعقد في مايو 2013,إضافة إلي بعض العراقيل الأخرى كالعدوان الإسرائيلي على دمشق ورفض السعودية حضور إيران للمؤتمر في حالة عدم سحب قوات الحرس الثوري وحزب الله من الأراضي السورية, في حين ترى إيران أن الحل يجب أن يكون داخلي منصبًا على الأطراف السورية وذالك بإقامة انتخابات رئاسية في سوريا في حين تري بعض القوى الدولية كروسيا حضور إيران مهما في حل الأزمة بالإضافة أي بعض التوترات الأخرى في العلاقات الدولية كالعلاقات الروسية الأمريكية والأمريكية السعودية[1] وعلي غرار فشل العديد من المبادرات العربية في حل الأزمة

[1] سهام فتحي سلمان أبو مصطفى , **الأزمة السورية في ضل تحول التوازنات الاقلمية والدولية 2011-2015** .(مذكرة ماجستير.

وفي 2015وعلى نحو ما يقارب أربعة سنوات على اندلاع الأحداث الدموية في سوريا وبعد تراجع روسيا على قرارها فيما يخص التدخل العسكري باعتبارها ما يحدث داخل سوريا شأن داخلي, لتفاجئ روسيا كل الأطراف المهتمة بالشأن السوري وتشن العملية العسكرية في سبتمبر 2015 بعد أن منح الكرملين تفويضًا بشأن ذلك لتنتقل عبرها روسيا من الدعم الغير مباشر إلى الدعم المباشر العلني من خلال القتال إلى جانب صفوف جيش النظام بهدف الحفاظ على مصالحها الإستراتجية خاصة على الصعيد العسكري وتحديدا الحفاظ على القاعدة العسكرية البحرية الموجودة في طرطوس السورية حسب الاتفاقية ما بين البلدين مابين البلدين السوري والروسي منذ عام 1971 وكذالك من اجل البروز كقوة سياسية تضاهي الجانب الأمريكي خاصة بعد تراجع مكانتها في عهد أوبا ما[1]. اتضح ذالك في الوسائل المستعملة كطائرة SU 24 M FENERSTIوطائرة محدثة SU 25 FRGGFOOTكما استخدمت قاذف اتسوخوي من أنواع24 30 34 طائرات هليوكوبتر ALEGETOR التي توازي لأنتشي الأمريكية إضافة إلى معدات وأسلحة قتالية حيث استطاعت الغارات الجوية الروسية منذ إعلان التدخل العسكري إلى غاية منتصف نوفمبر 2015 أن تقوم بأكثر من 2285 غارة جوية وإطلاق 26 صاروخاً من بحر قزوين إلى سوريا مباشرة عبر الأجواء الإيرانية والعراقية . وفي نفس السنة وبالضبط في 30 أكتوبر 2015 دعت روسيا إلى عقد مؤتمر في فينا بحضور 17 دولة عربية وأجنبية إلى جانب حضور إيراني الأول مرة تم خلالها عرض محادثات يشان الملف السوري وعلى ضرورة بذل جهود

)،كلية الآداب والعلوم الإنسانية , جامعة الأزهر , غزة : 2015 , الصفحة 162-170

1مركز برق للأبحاث والدارسات , **التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية**.مركز برق للأبحاث والدارسات ،(د . م .ن):الصفحة 2.

سريعة للوصول إلى حل ينهي الأزمة والحرب,إلا أن الخلاف حول مصير الأسد حال دون الوصول إلى حل يعمل على تهدئة الأوضاع في سوريا .

ومع مطلع 2016 لم تعرف سوريا أي تطورات على الجانب السياسي ماعدا في الميدان خاصة في حلب التي مثلت مسرح لمعارك عديدة بين القوى المختلفة أسفرت عنها سيطرة تامة للمعارضة السورية,وفيعام2017 تم عقد أربعة مؤتمرات في جنيف السويسرية بشان الوضع في سوريا لكنها على غرار باقي المؤتمرات التي جرت لم يصل إلى أي حلول مع تمسك كل من الطرفين بموقفه بقي الوضع السوري على حاله واستمر ذالك حتى بعد انعقاد مؤتمر سوتشي في 29و30 جانفي 2018 بروسيا بعد أن أعلنت المعارضة انسحابها وعدم المشاركة والعودة إلى تركيا دون الخروج بأي قرارات نهائية. [1]

[1] شبكة الجزيرة الإعلامية , **التطورات الميدانية في سوريا و مصير الأسد** . شبكة الجزيرة الإعلامية , بيروت : 8افريل 2016 , من الموقع الإلكتروني : www. Aljazira.net

ثالثاً: الوضع السياسي في اليمن والبحرين بعد 2011 .

الأحداث السياسية في اليمن بعد 2011:

تعتبر التطورات التي حصلت في اليمن عقب انطلاق فتيل الحركات الاحتجاجية مماثل ومتشابه لدرجة كبيرة لما حصل في سوريا,إذ تصاعدت الأحداث وعرفت انزلا قات عديدة بعد إزاحة على عبد الله صالح عن السلطة وتم نقلها إلى نائبه عبد ربه منصور,أين عمل بعدها الرئيس المعزول على تحريك الحوتين لصالحه بصورة غير معلنة لتخلص من خصومه من السيطرة على البلاد سياسيا وعسكريا[1],مع زيادة تصعيد الشعب اليمني للمظاهرات المنددة بالتغير,بادرة دول مجلس التعاون الخليجي بوضع مبادرة تلبى طموحات وتطلعات الشعب اليمنى وتعمل على احتواء الأزمة الإقليمية العربية والتي أعلنت عنها في نوفمبر 2011 نصت على تشكيل مناصفة بقيادة المعارضة وإجراء انتخابات رئاسية ونيابية عاملا بذالك على انتقال السلطة بشكل امن وسلس في غضون 60 يوما حسب ما جاء في الدستور,وتكون دول مجلس التعاون الخليجي الدول العربية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي شهود على تنفيذ الاتفاق,لاقت هذه المبادرة ترحيبا من قبل الأطراف المتصارعة في اليمن كما نصت المبادرة على عدم ملاحقة على عبد الله الصالح قانونيًا وقضائيًا,ومع دخول سنة 2012 وفي فبراير تم إجراء انتخابات رئاسية انتخب فيها الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيساً للبلاد وفق ما جاء في المبادرة الخليجية الإدارة المرحلة الانتقالية في البلاد مالا حظ على الرئيس عبد ربه منصور هادي ليس

[1] عاتق جار الله , **علاقة صالح بالحوثي : تنسيق تكتيكي أم تحالف استراتيجي ؟.** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , (د.م.ن) : ديسمبر 2016 , الصفحة

له أي علاقة بالمذهب الزايدي ويرفض التدخلات الإيرانية في اليمن ما زاد على ضرورة تقارب صالح وجماعة الحوثي,لكن تقديم الرئيس اليمني استقالته من رئاسة البلاد ترك تجاذبات عديدة في اليمن أدخلتها إلى حرب أهلية[1].

وعلى أثر دخول قوات الحوثي العاصمة صنعاء صعدت من أعمال العنف خلفت حالة من اللاأمن وسط البلاد على أثرها أعلن مجلس الأمن الدولي قرار رقم 2216 يفرض عقوبات على جماعة الحوثي الموالية لرئيس اليمني المخلوع تحت بند الفصل السابع يقضى بتسليم الأسلحة ووقف أعمال العنف والانسحاب من المدن المسيطرة عليها,ونظر لهذا التصعيد وحدة الأزمة ومع فشل المبادرات الدبلوماسية من القوى الإقليمية,قامت الدول الخليجية باستثناء عمان تحالف عربي بقيادة السعودية في 26مارس 2015 بش حرباً ضد الحوثيين سعياً منها إلى عدم إدخال البلاد كارثة إنسانية مماثلة لما حصل في سوريا والعراق هدفها من ذلك محاولة استرجاع الشرعية لرئيس اليمني ورفض أي دور لرئيس السابق في مستقبل اليمن من اجل ذالك عملت على حشد كل الآليات المشروعة والتنسيق مع الأطراف الرئيسية كحركة الإصلاح والجان الشعبية من أجل إخراج البلاد من حدوث أزمة ومنع الحوثيين لاستحواذ على اليمن كما أحدثت سلخاً في القوى الموالية لصالح برغم من كل ذلك لم تستطيع مواجهة ما يحدث بل صعدت من حدة الأزمة وأدخلتها إلى دوامة من العنف وحرب أهلية[2]نتجت عنها تراجع للأوضاع الاجتماعية

[1] غسان شبانة , **عملية عاصفة الحزم: الأهداف والمخاطر**. مركز الجزيرة للدراسات , الدوحة : 22 أفريل 2015 , الصفحة 3-7

[2] نصر طه مصطفى , " اليمن بعد عام من "عاصفة الحزم ""**قناة العربية** , 23 مارس 2016 , الصفة 2 . www. ALARABIYA.net

والاقتصادية,حيث خسر العديد من الموظفين اليمنيين لوظائفهم وعدم توفر القدرة الشرائية ليشير منسق الأمم المتحدة لشؤون الإنسانية جيمي مالغولديك إلى أن معاناة السكان مستمرة إذ لا تزال المجاعة تهدد الملاين والأمراض القابلة للعلاج مستمرة بين السكان الذين ضعفت قدراتهم في كل أنحاء اليمن,في حين بقي التحالف محافظاً على تمسكه بتحقيق أهدافه وعودة الشرعية لليمن واستعادة الاستقرار برغم من إصرار القوى الدولية والعربية على عدم نجاحه وعلى صعيد أخر بقيت الدول الخمس لمجلس الأمن متمسكة ومستمرة بتنفيذ قرارها الذي ترى فيه بأنه الحل السلمي الإخراج اليمن من الأزمة وعلى ضرورة فرض مزيد من العقوبات على الرئيس صالح باعتباره انه أهم انجاز سياسي ودبلوماسي للقضية اليمنية الذي يسعي إلى وحدته و استقراره ويؤكد على دعمه لرئيس هادى وحكومته محدد فيه الخطوط العريضة الإنهاء الانقلاب وعودة المسار السياسي التي جاءت بيه المبادرة الخليجية وقرارات مخرجات الحوار الوطني من اجل استعادة الشرعية في اليمن[1]. وفي عام 2017 لم تحدث أي تطورات هامة على الصعيد السياسي العسكري لكلا الطرفين طغى عليه جمود سياسي وعسكري باستثناء تحرير مدينة المخا التابعة لمحافظة تعز الواقعة جنوب غرب البلاد,كذالك رفض الطرفين النزاع داخل اليمن جميع المبادرات المطروحة من قبل الأمم المتحدة إلى خارطة طريق الهادفة لتسوية وإيجاد حل خاصة بعد تعثر مفوضات الكويت في أوت 2016,وفشل مساعي المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ أحمد في مبادرته لاستئنافه للمسارات المتعثرة في مفاوضات الكويت حيث جاءت مبادرته بفتح

[1] صنعاء الأناضول ," اليمن في 2017 : عام الإخفاق السياسي والمستقبل المنشود ". **العربي 21** , 14 ديسمبر 2017 , الصفحة 3-2 .

مطار صنعاء أمام الرحلات التجارية وإطلاق صراح المعتقلين الأسرى ورفع الحصار على محافظة تعز,وما ميز سنة 2017 وتحديد في الأسابيع الأخيرة منها مقتل الرئيس السابق على عبد الله الصالح,الذي يرى فيه الكثير من المهتمين بالوضع في اليمن انه سوف يجعل من الملف اليمنى أكثر جموداً وتعقيداً لإيجاد حلول مقابل استحواذ وسيطرة الحوثيين على المناطق الشمالية للبلاد[1].

أهم الأحداث على الساحة البحرينية بعد 2011:

بعد الأحداث السياسية التي جرت في البحرين خلال فيفري من العام 2011,منذ أن قامت شعوب المنطقة العربية بمظاهرات منددة بإطاحة أنظمة بلدانها ومنادية بتحرير شعوبها والخروج من ظلمة باتت سنوات عجاف دون أية حلول ممكنة بنهوض بها والوقوف جنباً على جنب مع مصاف الدول الكبرى,أو حتى الاستفادة من الدول المجاورة لها,أو نيل ما وصلت إليه لتجد البحرين نفسها لم تحقق ما أراد شعبها من خلال مظاهراته واعتصاماته أو حتى ما طالبت به من تغييرات على غرار باقي الدول العربية الأخرى التي شهدت نفس الأحداث .

فبعد الانتفاضة الشعبية في 14 فيفري 2011 على نظام الحكم وسياساته كالتجنيس السياسي والتمييز الطائفي والاستيلاء على أموال الدولة,فمن الملاحظ مما حدث على الساحة البحرينية مخالف على ما شهد في باقي الدول التي شهدت نفس الحراك السياسي المتظاهرون

[1] يسري العزباوي , مي غيث , **بين الإستمرارية والتغيير: البحرين في وضع مضطرب** . المركز العربي للبحوث والدراسات , الدوحة : 29 ديسمبر 2013 , الصفحة 10 .

لم يطالبوا بتغييرات جذرية ولم تكن بذلك الزخم الشعبي الكبير وهذا راجع إلى طبيعة الدولة بحد ذاتها,كذلك الحجم الصغير للدولة بالإضافة إلى استعانة الدولة بقوات درع الجزيرة بوقف الاحتجاجات,كما عملت على تقديم مشروعات تنموية هادفة بذلك من تخفيف حدة الأزمة أو تداركها. فبعد المطالب التي تقدمت بها القوى المعارضة مخاطبة ولي العهد بإقالة الوزارة,كذلك تشكيل حكومة الوفاق الوطني منتخبة وانتخاب مجلس تأسيسي من أجل وضع دستور جديد للبلاد , لتتصاعد وتتفاقم الأحداث فيما بعد داخل القوى المعارضة .

وفي 13مارس 2011 تقدم ولي العهد بمبادرته الشهيرة متفاوضاً مع المعارضة,متضمنة سبع محاور منها حكومة تعبر عن الإرادة الوطنية و إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية لتكون أكثر عدلاً وكذلك تعديل صلاحيات مجلس النواب ليمتلك سلطات تشريعية ورقابية أوسع,أيضا التحقيق في قضايا الانتهاكات وتعويض المتضررين والتحقيق في قضايا الفساد واتخاذ إجراءات مناسبة بالإضافة إلى ضمان سلامة المحتجين السلميين بما في ذلك المعتصمون في دوار اللؤلؤة بشرط عدم إعاقة الحركة المرورية , كما نصت على المصالحة الوطنية الشاملة. لكن بعد موافقة الطرفان على هذه المبادرة تعلن البلاد حالة الطوارئ في 14مارس 2011 التي لم تعمر طويلاً,وفي 12أكتوبر 2011 أصدرت وثيقة المنامة المتضمنة المبادئ السبعة وإعادة صياغة مطالب 14 فيفري 2011[1] . ومع دخول 2012 بقي الحال على ما هو فيه,أي تعيش انقسام سياسي حاد,ففي الصعيد التشريعي عملت على العديد من التغييرات والقوانين استنادا على ما تم

[1] يسري العزباوي , مي غيث , **بين الإستمرارية والتغيير: البحرين في وضع مضطرب** . مرجع سابق الذكر , الصفحة 11 .

الاتفاق عليه في الحوار الوطني,كما شهدت حالات كثيرة من الاعتقالات والمشدات من كلا الطرفين ,كذلك العمل على الدعوة إلى إقامة لقاءات ومشاورات بين القوى السياسية من أجل إخراج الوطن من أزمته وذلك من خلال حوار وطني شامل,ومع دخول مايو 2012 دعا الملك إلى تعديلات دستورية على دستور 2001 وفي 13أكتوبر 2012 حظرت وزارة الداخلية المسيرات والتجمعات باعتبارها مسيئة لمفهوم حرية الرأي والتعبير كما جاء على لسان الشيخ راشد آل خليفة وزير الداخلية آنذاك,هذا ما جعل ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة يرفع الحظر,ويعتبر التظاهر و حرية الرأي والتعبير حق دستوري و للجميع في 13 ديسمبر 2012 .

ومع حلول عام 2013 وبضبط 21 جانفي دعا الملك أيضا إلى حوار وطني اعتمدت فيه كل معايير النجاح,لكن المعارضة اعتبرت أن الحوار لا يخدم مصالح الشعب , مع بقاء تصعيد الوضع الأمني خلال عامي 2012 و2013[1].ومع دخول 2014 جُمد حوار التوافق الوطني تحديدًا الجلسة 28 التي تم عقدها في 8جانفي 2014 وذلك لأسباب عدة كذلك شهدت البحرين أول انتخابات تشريعية نيابية وبلدية منذ الأزمة التي عرفتها مقاطعة فيها المعارضة الانتخابات,لتشهد مناوشات ومشادات كبيرة راح ضحيتها الكثير ,الانتخابات جرت على دورتين بين 22 و29نوفمبر 2014,وكانت نسبة المشاركة فيها 37% وكانت نسبة التصويت قد بلغت 52,6% وفاز في هذه الانتخابات القوائم المستقلة بنسبة كبيرة . لتشهد البحرين خلال عام 2014 تأزم سياسي كبير بسبب الاعتقالات والمحاكمات وزيادة التخندق الطائفي عام بعد عام

[1] عمر الحسن , **مسار الحوار الوطني و تطورات المشهد السياسي في البحرين** . مركز الجزيرة للدراسات , الدوحة , 3 ديسمبر 2013 , الصفحة 4-5 .

وإضافة إلى تأزم الوضع المحلي,وكان لعام 2015 على البحرين كسائر السنوات التي تلت 2011 من مظاهرات ومشادات و وفيات على الساحة السياسية,وانضمت عسكريًا إلى التحالف العربي بقيادة السعودية في 25مارس 2015 لضرب الحوثيين في اليمن عبر حدودها الجنوبية,لتتوالى أحداث 2011 إلى وصول سنة 2016 وتستمر الأزمة إلى ما هي عليه وذلك لمحاولة النظام الإيراني السيطرة على الشيعيين الموجودين داخل البحرين وإقناعهم بإثارة الفوضى وذلك لرغبة في إيران للاستحواذ على المنطقة واسترجاع أمجادها,ورغم كل هذا بقيت الأحداث التي جرت في البحرين أقل حدة وتأثير من ما حدث في الدول الأخرى التي شهدت نقس الحراك السياسي[1] .

[1] أحمد العسبول , **التطورات السياسية في البحرين** . مركز الخليج لسياسات التنمية , الصفحة 3-5 .

المبحث الثالث: انعكاسات التحولات السياسية العربية بعد 2011 على منطقة الخليج العربي .

على إثر التحركات السياسية وبعد التطورات التي شهدتها الساحة السياسية العربية بداية من المظاهرات المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية إلى المطالبة بإسقاط وتغيير الأنظمة السياسية القائمة لتسلك مسار آخر في البعض منها,وتتحول إلى أزمات ونزاعات وحروب أهلية داخلية لم تستطيع الخروج منها إلى حد الآن,مثل ما حصل في كل من سوريا واليمن وكذلك ليبيا,حيث أحدثت تباينًا واختلاف في المواقف إزاء ما يحدث بين مؤيدًا ومعارضًا للاحتجاجات الشعبية سواء دولية وإقليمية,لكل منها هدفه ومصالحه الخاصة ليكن لهذه الأحداث انعكاسات هامة,خاصة على منطقة الخليج العربي التي أبدت نوايا مختلفة اتجاه ما يحصل,محاولة منها البروز كقوة إقليمية لها تأثير وثقل عليه وقطر على وجه الخصوص منها:

أولاً: الإصلاحات السياسية للدول الخليجية .

بعد كل ما طال الدول العربية من تغييرات في الساحة السياسية خاصة التي شهدت مظاهرات وتحولات جذرية في أنظمتها,سارعت الدول الأخرى على غرار المنطقة الخليجية ذات الأنظمة الملكية إلى إصلاحات دستورية وسياسية تخوفاً من إلحاق العدوة والمطالبة بالتغيير,فكانت أولى المحاولات من طرف المملكة البحرينية إلى إعلان إصلاحات دستورية لإسكات الشعب,لكن رغم ذلك مستها الإحتجاجات [1]رأت فيها تدخل الأيادي الخارجية داعمة لها متهمة بذلك إيران لتقف دول الخليج لها و تتهمها بالتطاول عليها,إضافة إلى سلطنة عمان التي بادرت بإحداث بعض التغيرات,وفي 13مارس 2011 لحقت السعودية بمصاف الدول التي أعلنت إجراءات تمنع زعزعة استقرار المملكة وذلك بعد الاحتجاجات التي قام بها بعض الشباب متأثرة بمن سبقها متخوفة من المد الشيعي في المنطقة و إيقاظ مشاعر الشيعيين في الجنوب السعودي مع اليمن خاصة بعد اشتداد الأزمة اليمنية و الإعلان عن عاصفة الحزم لتتدخل إيران لدعم مواليها,أيضا ما حدث في المنطقة كشف نقاط قوة وضعف في المعادلة الأمنية الخليجية لتتمثل في تلاحم قوات درع الجزيرة وفض المظاهرات البحرينية لصالح العائلة الحاكمة لتبين للأطراف الإقليمية المعادية للخليج العربي كإيران أنها قادرة على الدفاع الأمني,كما برزت هذه الدول رغم ثراءها الاقتصادي

[1] عبد الخالق عبد الله , **إنعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي** . المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات , أفريل 2012 , الصفحة 23-24 .

أنها تعاني بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية,بالإضافة إلى بروز إيران كقوة إقليمية منافسة للقوى الأخرى أرهقت بذلك الكاهن السعودي[1] .

ثانياً: صعود الإسلام السياسي في المنطقة العربية بعد 2011 .

كذلك ظهور ما يعرف بجماعة الإخوان المسلمين في المنطقة بعد التغيرات السياسية هذا أربك الخليج خاصة المملكة السعودية التي أظهرت تخوفها من صعود الإسلام السياسي في المنطقة بفضل الدول الداعمة له كإيران وتركيا وقطر التي تسعى كل منها إلى حجز مكانة إقليمية على حساب السعودية التي تحاول عرقلة ذلك بكل جهودها,فدعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل العسكري في مصر لحماية نظام حسني مبارك عندما وصل الإخوان إلى سدة الحكم,هذا ما أدخلها في تصادم عندما رفضت ذلك,لكن رحبت فيما يخص الأزمة السورية محاولة الإطاحة بنظام بشار الأسد الذي تدعمه إيران بهدف القضاء على الإرهاب .

لكن في الآونة الأخيرة وبسبب الخلافات في الأزمة الخليجية والانشقاق بين المبادئ الأمريكية والسعودية طالبت الولايات المتحدة بحقوق حمايتها للسعودية في الأراضي السورية

[1] عبد الخالق عبد الله , **إنعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي** . مرجع سابق الذكر , الصفحة 25.

ثالثاً:تأثير التحولات السياسية العربية لعام 2011 على مجلس التعاون الخليجي .

تجلى الدور القطري وموقفه تجاه ما حصل في المنطقة العربية من حركات شعبية في الحشد والدعم الإعلامي عبر قناتها الإعلامية المعروفة " الجزيرة " بكل أشكالها التي أيدت الحراك السياسي في المنطقة عكس باقي الدول الأخرى كالسعودية والإمارات . ولم يقتصر الدور القطري على الإعلام فقط بل ليمتد ويشمل الدعم المالي والسياسي[1]. أما فيما حدث في مصرفقدشجعت ورحبت بإسقاط نظام مبارك و سعت لذلك خاصة لما تحمله لمبارك منذ عقدين من الزمن, وبعد تنحي مبارك شهدت تبادل الزيارات بين القاهرة والدوحة شهدت هذه الفترة تطور للعلاقات القطرية المصرية. أما بخصوص مظاهرات 30 جوان 2013 و ما جرى فيها بين مؤيد ومعارض, اعتبرت قطر ذلك منافيًا للشرعية و انقلابًا عليها وتراجع عن المسار الديمقراطي على عكس البعض من الدول الأخرى كالسعودية و الإمارات. أما في الجانب الليبي ومع اندلاع الحركات الاحتجاجية لعبت قطر دوراً محورياً برّز بشكل جلي في الدعم الدبلوماسي بكافة أشكاله انطلاقًا من ترأسها لمجلس جامعة الدول العربية و أصدرت تجميد عضوية ليبيا فيها و قدمت لها المساعدات سياسيًا و اقتصادياً, وبعد اشتداد الأزمة في ليبيا و عدم خروجها بأية حلول, طالبت قطر الجامعة العربية بحتمية لا غنى عن التدخل الأجنبي لحل الأزمة. في حين

[1] منذر أحمد زكي شراب , **السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012** . (مذكرة ماجستير) , قسم التاريخ , كلية الآداب والعلوم الإنسانية , جامعة الأزهر – غزة , 2014 , الصفحة 138-142.

كان موقفها إزاء ما يحدث في اليمن مماثلاً لدول الأخرى, كما كان موقفها من المبادرة الخليجية متذبذباً خاصة من الجانب السعودي .

أما ما حدث في سوريا فكان مخالفاً لما كانت متوقعته من دولة قطر خاصة بعدما كانت معتبرتها حامية للشعوب العربية, فأيدت و ناصرت الحراك الشعبي المقام ضد النظام لتتقلب القناة الإعلامية القطرية ضد الأحداث التي تحدث في الساحة السورية السياسية وفي المقابل شجعت قطر و دعمت قوى المعارضة والمناهضة للنظام السوري قائم بكل ما أتت من قوة مالية أو سياسية عن طريق انشقاق السياسيين ودعمهم بالمال [1], كما دعت إلى التدخل الأجنبي و رأت فيه الحل الأفضل للأزمة لتشابهها مع الأزمة الليبية , لتكن القضية السورية نقطة التقاء الدولتين المتمثلتين في السعودية وقطر اللتان رغبتان في إسقاط النظام الأسدي الذي يمثل لهما عقدة في المنطقة الشرق أوسطية , لتكن النظرة السعودية في محاولتها لإسقاط الأسد تجنب النفوذ الإيراني في المنطقة , أما من الجهة القطرية التي ترى في ذلك بروز و ظهور لجماعة الإسلام السياسي المناصرة لها في المنطقة كقوة سياسية وتعمل لتشجيعها. ورغم الخلاف السياسي الذي كان بين البحرين وقطر, لكن الأحداث التي سرت فيها دعمت قطر فيها النظام البحريني و رأت فيه حماية للمصلحة الخليجية والمحافظة على الملكية السنية, وخالفت إعلامياً كما فعلت مع الحركات العربية الأخرى, ما شاركت معها في قوات درع الجزيرة لوقف الزحف

[1] منذر أحمد زكي شراب , **السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012** . مرجع سابق الذكر ,الصفحة 149-157.

الإيراني في المنطقة الخليجية و توغله فيها [1]. من خلال ملاحظتنا للموقف القطري إزاء ما يحدث في المنطقة العربية ودعمها لحركة النهضة في تونس والإخوان المسلمين في مصر أيضا جماعة الحوثي في الجنوب اليمني كانت تهدف من خلالها إلى إقامة تحالف مع التيارات الإسلامية الصاعدة في مقابل ردع التيار الوهابي وحصره .

عرف الموقف السعودي إزاء ما يحدث في المنطقة العربية من حركات شعبية وتغيير للأنظمة السياسية تباين و اختلاف, ففي تونس أتسم الموقف السعودي بعدم الوضوح ,إذ حاولت بكل ثقلها الإقليمي في المنطقة مواجهة مد الاحتجاجات ومحاولة حصرها داخل الحدود التونسية , وفي مقابل ذلك استقبلت السعودية الرئيس بن علي بعد تنحيه عن رئاسة الحكم [2], وبعد وصول موجة الحراك الشعبي للأراضي المصرية, فكانت رؤية السعودية لما يحدث فيها متناقض, فقد عرف في البداية تأييدها التام بضرورة تمسكها والمحافظة على نظام مبارك, وعقب مظاهرات 30 جوان 2013 ورغم اشتدادها رفضت السعودية التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي للوقوف إلى جانبها لمحاربة الإرهاب, وبعد انتخابات 2014 كانت السعودية أول من هنئ الشعب المصري بنجاح السيسي معلنة عن تعزيز العلاقات بين البلدين [3]. وتمثل موقفها اتجاه الأحداث الليبية في تعاطف وانحيازه للمطالب الشعبية على اختلاف ما جرى في كل من تونس

[1] منذر أحمد زكي شراب , **السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012** . مرجع سابق الذكر ,الصفحة 157-163 .

[2] فرج العكلوك , **السياسة السعودية تجاه قوات الربيع العربي** . مركز الجزيرة للدراسات , الدوحة : 24 أوت 2011 , الصفحة 3 .

[3] هند خليفة ,**"** تعريف على المواقف الثلاثة " لخادم الحرمين " من الثورة المصرية **"** . **الفجر** , 23 جانفي 2015 , الصفحة 2-5 .

ومصر , أما في سوريا لم يكن موقفها مغايراً عن باقية الدول في مرحلتها الأولى, إذ عارضت في البداية ما يحصل من حركات شعبية لكن تدخل إيران وحزب الله في دعم نظام بشار الأسد كان بمثابة منعرج حاسم على إثرها تغير الموقف السعودي نحو تأييده للحراك الشعبي السوري لوضع حد للنفوذ الإيراني . ليلعب القرب الجيوسياسي ما بين السعودية واليمن أهمية بارزة في رسم سياستها اتجاهه الذي يحسمه التدخل الخارجي في تسيير الشؤون الداخلية للدولة اليمنية, وما إن طالها الحراك الشعبي السياسي سنة 2011 و شهدت تطورات خطيرة حاولت منع أي تدخل عسكري إقليمي وإيجاد حل, أين اقترحت المبادرة الخليجية في 23 نوفمبر 2011 التي تفضي على ضرورة تفويض صلاحيات الرئيس علي عبد الله صالح إلى نائبه عبد ربه منصور هادي أين لاقت هذه المبادرة ترحيب دولي وإقليمي خاصة وأنها أخرجت اليمن من حرب أهلية محققة . لكن رفض الحوثيين للمبادرة و توطئهم مع الرئيس السابق أخلط أوراق السعودية و أربك كافة حساباتها وغيَر من مسار العملية الانتقالية في اليمن لتحول إلى حرب و كارثة إنسانية على إثر سيطرة جماعة الحوثي على كافة مفاصل الدولة التي كانت إيران المحور المعادي و الدور المهم والوقوف إلى جانبهم, الأمر الذي قابله ردات فعل إقليمية قوية و استنفار سعودي ترجمته بإقامة تحالف عربي إقليمي بقيادة السعودية للحد من سيطرة الحوثي و التغلغل الإيراني ومحاولة استرجاع المسار الانتقالي و إنهاء الصراع [1]. لتنحو السعودية منحى آخر غير الذي سلكته في باقي الاحتجاجات الأخرى كونها ضمن مجلس التعاون الخليجي وكذلك انتماءاها للخليج العربي

[1] سفيان أحمد محمود الشنباري , **السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء التحولات الحراك الشعبي اليمني 2011-2015** . (مذكرة ماجستير) , قسم الدراسات العليا . كلية العلوم الانسانية والاجتماعية , جامعة الأزهر-غزة , 2016 , الصفحة 115 - 138 .

وتشابهها في التكوين سواء اجتماعياً أو جغرافياً أو حتى سياسياً التي تتمثل في مشكلة الطائفية, كما يعتبران أكثر[1] دول الخليج عرضة للحركات الاحتجاج والمعارضة, هذا ما أعكس الموقف السعودي الذي يتخوف من أي ضرر يلحق البحرين يمكن أن يؤثر بسلب عليها, وتخوفاً من ذلك دعمت و تدخلت منذ بداية الانتفاضة البحرينية عسكرياً بدرع الجزيرة. لتظهر للعالم الخارجي بمظهر المعادي والمحارب للديمقراطية و التدخل في الشأن الداخلي للدول, بحجة حماية الجهة الشرقية منها من وصول المظاهرات لها. أيضا تجنب ظهور الفئة الشيعية في الخليج وذلك لوقف الزحف الإيراني في المنطقة, بالإضافة إلى دعمها اقتصادياً لتحقق لرفاه الذي تشهده منطقة الخليج وذلك عن طريق اعتماد الاقتصاد البحريني على السعودية المتمثل في حقل أبو سعفة النفطي المشترك الذي يقع تحت سيطرة و إدارة المملكة السعودية .

ليكن الموقف الإماراتي من الحراك الشعبي في المنطقة ليس ببعيد عن سابقتها كل من السعودية وقطر رغم الاختلاف الذي حدث بينهم, فما شهدنها اتجاه تونس كان للإمارات الموقف المتشدد والمصر على بقاء النظام القائم في تونس و اعتبرت أن ما يحدث في الشارع سواء مشاغبات تهدد الأمن في البلاد . و سعت في الأزمة الليبية منذ الإطاحة بنظام لقذافي رغم العلاقات الجيدة بين البلدين قبل 2011 إلى فشل الحراك الشعبي وإبعاد الإسلاميين عن الوصول للسلطة كما هو الحال في مصر وتونس ودعمت القوى المضادة لذلك , هذا ما أوصل البلاد إلى فوضى عارمة تمثلت في دخولها لحرب أهلية و انقسام سياسي كبير, من بين الدول

[1] سفيان أحمد محمود الشنباري , **السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء التحولات الحراك الشعبي اليمني 2011-2015** . (مذكرة ماجستير) , الصفحة 139 .

التي دعت إلى إلزامية التدخل العسكري لحل الأزمة التي دخلت فيها البلاد [1] , وعند وصول الحراك لمصر كان للإمارات نفس الموقف في تونس , أي المحافظة على استمرارية النظام القائم الذي يخدم مصالحها , كما أبدت تخوفها من انتشار الإسلام السياسي في المنطقة و احتمالية وصوله لها خاصة أنها تعاني من انسداد سياسي كبير , وحاولت تطويق النظام الجديد بعد انتخابات 30 جوان 2012 وذلك عن طريق إيقاف المساعدات الخليجية لمصر , وساعدت على إنجاح عملية الانقلاب العسكري لإبعاد الإخوان على سدة الحكم , وبعد ذلك كانت من الأوائل المهنئين لنجاح السيسي في ترأس البلاد , وعاودت في تقديم المساعدات لها فيما بعد[2].وعلى خلاف موقفها من الأحداث المصرية و التونسية , كانت رؤيتها للأزمة السورية مخالفة لذلك , فشجعت ودعت بكل جهودها لإظهار معاداتها للنظام الأسد من خلال دعمها للمعارضة التي لا تحمل الطابع الإسلامي وبعيدة كل البعد عليه من جهة , ومن جهة أخرى أبدت موقفها من خلال عدم معارضتها للتدخل الروسي هذا ما أدخلها في حالة من الشكوك بنسبة لدول الخليج وعدم التزامها بقرارات مجلس التعاون الخليجي في الملف السوري [3]. لنلاحظ موقفها تجاه ما يحصل في اليمن كما جاء عن وزير خارجيتها أنور القرقاش هو تحالفها ودعمها ثابت للموقف السعودي , أيضا لتحقيق و أهداف لها في المنطقة كتسهيل الوصول إلى المحيط

[1] فؤاد دياب , **ليبيا والتدخل الإماراتي .. فوضى أمنية وتمزق سياسي** . الجزيرة نت , 12 جوان 2017 , الصفحة 1 . من موقعها الإلكتروني : www. Aljiazeera .net

[2] عنتر غاندي , **مستقبل السياسة الإماراتية تجاه مصر** . المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية , القاهرة : 24 أوت 2016 , الصفحة 1-2 .

[3] الشرق ,**"** الإمارات .. دور مشبوه في سوريا **"**, **الشرق** , الدوحة : 8 اوت 2017 .من الموقع الإلكتروني :-www.al-sharq.com

الهندي عبر ميناء عدن لامتداد ميناء دبي والعمل على تقوية موقفها عسكرياً واقتصادياً للبروز كوَجه منافس في المنطقة , وحاولت إضعاف وتهميش حزب التجمع اليمني للإصلاح , كما عملت على تدعيم الانفصاليين الجنوبيين , وليس لدفاع عن السلطة الشرعية فيه ودعمه في لم شمله كما جاء عن لسان المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ [1] . أما في الانتفاضة البحرينية فكان موقفها بعيد كل البعد عن باقي الدول الأخرى ومختلف كونها من دول الخليج العربي و أحد أعضاء مجلس التعاون فشاركت القوات الإماراتية ضمن قوات درع الجزيرة لحماية البحرين ومنشآته , كما سعت بكل جهد إلى تطابق المواقف السياسية الداخلية في البحرين تفادياً أن يحدث للبحرين كما حدث للدول الأخرى[2] .

[1] علي الذهب , **دوافع الدور الإماراتي في الحرب اليمنية ومخاطره** . مركز الجزيرة للدراسات , الدوحة : 10جويلية 2017 , الصفحة 2-3 .

[2] وليد صبري , **"** البحرين والإمارات .. تعاون وثيق وقناعة بوحدة المصير والتاريخ **"**. **الوطن** , 2ديسمبر 2012 . من موقع الإلكتروني **<alwatannews.net article>**:

خلاصة الفصل الأول :

واستخلاصاً لما سبق يمكن القول على إن ما حدث في الدول العربية مطلع 2011 من حركات سياسية شعبية لم يكن بوليد الصدفة,بل راجع لعديد من الجذور والأسباب العميقة شكلت بعداً رئيساً في ذلك,أهمها وضع حد لتوريث السلطوي وفتح المجال أمام التداول السلمي على الحكم ومحاولة لتحسين كافة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية,إلا أن التطورات والتجاذبات التي عرفتها هذه الأحداث أفصحت وترجمت على بعد أخر تمثل في اندلاع الحروب الأهلية مابين أبنا الوطن الواحد كما يحصل في سوريا التي أصبحت مسرح لتنافس الكثير من القوى والجماعات المسلحة,أو من خلال التدخلات الأجنبية و الإقليمية مثل ما شهدنه في كل من ليبيا واليمن,إضافة إلى تراجع الظروف الاقتصادية وتدني للمستوى المعيشي والاجتماعي,مما دفع بشعوبهم نحو الهجرة إلى الخارج بحثًاعن ظروف أفضل شكلت في معظمها انعكاسات خطيرة على الجانب المحلي والتي لم تقف عنده فحسب,لتصل إلى أبعد من ذلك أين زعزعت مسار العلاقات الإقليمية الخليجية نتيجة لإختلاف وتباين حول ما يحصل .

الفصل الثاني

الفصل الثاني: تطورات العلاقات الخليجية القطرية بعد 2011 .

تلعب المنطقة الخليجية دوراً بارزاً وذات ثقل كبير في المنطقة العربية وكذلك في العالم بفضل مقوماتها الاقتصادية الهائلة نافست بها الدول الكبرى خاصة بعد تأسيسها للمجلس التعاون الخليجي 1981،متجاوزة جُل الخلافات التاريخية، لتصنع بعده القوى الأجنبية الكبرى في العالم منعرجاً جديداً خاصة في العلاقات الخليجية القطرية بداعي ما سُمي بالإرهاب ودعميه في المنطقة العربية بعد 2011 والتطورات التي عمت الوطن العربي والإنقسامات السياسية بين الدول لتشهد المنطقة تأزماً جديداً بعد 2017 في العلاقات الخليجية القطرية بفضل التحالفات الأمريكية السعودية التي تحاول السيطرة على المنطقة وتقسيمها .وهذا ما سنتعرف عليه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول:مكانة قطر ضمن دول الخليج العربي .

المبحث الثاني:محددات العلاقات الخليجية القطرية .

المبحث الثالث:الأزمة الخليجية القطرية 2017 .

المبحث الأول:مكانة قطر ضمن دول الخليج العربي .

أولاً:المكانة الجغرافية للدولة القطرية في منطقة الخليج .

تقع قطر فلكيا بين خطي عرض ْ24-27 ،ْ26-10 شمالاً ومابين خطي طول 45-50، 51°40 شرقًا خط غرينتش ليبلغ بذلك أقصى امتداد لها من الشمال إلى الجنوب 198كلم إضافة إلى أقصى اتساع لها من الشرق إلى الغرب 85 كلم،ما ميزها لتكون ضمن الأقاليم المدارية الجافة[1]،ما يلاحظ على الموقع الفلكي لأي دولة انه يؤثر وبشكل واضح على الخصائص التي تميز المناخ السائد بها،فدولة قطر وبموقعها الفلكي الواقع بين خطي الطول ودوائر العرض جعلت منها يطغوا عليها المناخ الصحراوي الذي أثر بدوره على المناطق الجافة الغير صالحة لزراعة على اعتبار أنها مقوم أساسي من المقومات الداخلية للدول .أما جغرافياً فقطر عبارة على شبه جزيرة تشبه في شكلها راحة اليد ،إذ تتوسط الخليج العربي وتتميز بإطلالتها من الشرق-الغرب-الشمال بالمياه كما أنها لها حدود برية مع السعودية يبلغ طولها 80 كلم بنسبة 1.80% من مجموع الحدود البرية ،إضافة إلى حدودها البرية مع البحرين والإمارات العربية وإيران وبعض الجزر الأخرى،بمساحة تبلغ حوالي 118.68 ألف كلم² بنسبة 43% من مساحة إجمالي مجلس التعاون تميزت دولة قطر كونها فمن الناحية الجغرافية يلعب الموقع الجغرافي دور مهم في توجيه سياسة أي دولة أو ما يعرف بجيبولوتيكيا ومدى تحديدها لوزن الدولة سواء في المعادلة الإقليمية

[1] uasaqtat،" الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام ". aquastat، 2008 ، الصفحة 1 .

أو الدولية،فالنسبة لموقع قطر الجغرافي طالما شكل تحديًا لها فرض عليها عدة قيود نظر لصغر مساحتها مقارنة مع دول أخرى مجاورة كالسعودية ،حيث أن جل سياسات قطر الخارجية إلتزمت الهدوء والتصالح مع القوى الخارجية أو التبعية لها لتجنب التصادم الذي قد يهدد تواجدها .

المناخ:يسود قطر المناخ الصحراوي وذالك بوجود صيف حار وشتاء دافئ قصير يتميز بندرة الأمطار بمعدل سقوط 75.2 مليمتر في السنة مع ارتفاع في مستوى درجة الرطوبة .

التضاريس:يتكون السطح في قطر بوجود صخور منبسطة إضافة الى عدة تضاريس الأخرى أهمها:

الحمادة:الذي يتكون من فتات الصخر الكلسي وبعض النباتات .أما التراكمات الرملية التي تمثل نسبة 10% من السطح القطري و بها عديد الأنواع على غرار الفريش الرملي والكثبان الرملية أيضا الكثبان الهلالية كذلك السبخات التي عبارة عن ترسبات رملية .

السباخ:عبارة على أراضي تكسوها وتغطيها الأملاح،منها سبخة مسيعيد و سبخة دخان .

الهضاب:تشتهر قطر بوجود الهضاب الكلسية بالإضافة إلى بعض التلال خاصة في منطقة الدخان[1]، برغم من تنوع التضاريس القطرية وتعددها إلا أنها شكلت تحديا لها،خاصة لاعتمادها على الاقتصاد الريعي واستغلال الثروات الطبيعية الباطنية فقط،خاصة في القطاع الزراعي الذي

[1]سارة جبار كريم الغزالي ،**الدور الإقليمي لدولة قطر في الشرق الأوسط –دراسة في الجغرافية السياسية -**(مذكرة ماجستير) كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى ،2016 ، الصفحة 58-59 .

تفتقده قطر كإحتواءها على مناطق كلسية التي لا يمكن لها أن تزرع أو تنتج منها المحاصيل الزراعية كالقمح والشعير مثل السباخ التي يكسو سطحها الملح .

السكان:يبلغ عدد سكان قطر الإجمالي ب743 ألف نسمة بزيادة سنوية بلغت نسبة 3.5% سنوياً،يتمركز غالبية السكان بالعاصمة الدوحة وماجوارها بنسبة 83% من عدد السكان حسب إحصائيات سنة 2004 ،هذا العدد يمكن أن يزداد من خلال ما توفره من تشجيع واستثمارات لغير القطريين التي تدعو من خلالها إلى التجنيس القطري بهدف زيادة في حجم السكان على اعتبار انه مقوم من مقومات الدولة[1]، برغم من نقص وقلة التعداد السكاني لدولة قطر إلا انه يعتبر نقطة مهمة من ناحية تماسك ووحدة شعبها نظر الانعدام الانقسامات الطائفية العرقية والدنية ،فتركيبة الشعب القطري ذات الانتماء الواحد فجميعهم ينتمون إلى الدين الإسلامي والطائفة السنية ويتكلمون اللغة العربية الأمر الذي جعل منها بعيدة عن وجود أي أزمة سواء هوية تغلغل وغيرها مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى كالعراق ولبنان،كما جعلها من أكثر الدول توفراً على الأمن ضمن المنطقة .

[1]سارة جبار كريم الغزالي ،**الدور الإقليمي لدولة قطر في الشرق الأوسط –دراسة في الجغرافية السياسية -** . مرجع سابق الذكر ،الصفحة 61-65 .

ثانياً:المكانة السياسية للدولة القطرية في منطقة الخليج .

تاريخ ظهور الدولة القطرية:

من المعروف أن الخليج العربي شهد توالي على حكمها العديد من القبائل والحكام والشيوخ لسدة الحكم ومن بينها قطر التي توالى عليها عدة قبائل،بداية من النبهانيون خلال القرن الرابع عشر ميلادي و التي امتدت فترة حكمهم إلى غاية القرن الخامس عشر أين انتقل الحكم إلى أمراء الجبور التي وصل نفوذهم إلى كافة أرجاءالجهة الشرقية لشبه الجزيرة العربية واستمر ذالك إلى أن وقعت قطر تحت السيطرة البرتغالية.ومع التوسعات التي شهدتها الدولة العثمانية في السيطرة على العالم وتواصل الفتوحات أرسل السلطان العثماني سليمان القانوني أسطولاً بحرياً تمكن على أثره من طرد البرتغاليين من عدة مناطق ،بما فيها قطر بعد ذالك بدأ الصراع الداخلي في قطر بين القبائل العربية بظهور أول قبيلة وهي آل مسلم وبني خالد في القرن السابع عشر ميلادي .

تمكنت قبيلة بني خالد بعد ذلك بالنفوذ الذي تزامن مع انحسار الدولة العثمانية إضافةإلى تمكنهم من السيطرة على باقي القبائل الآخرة،ومع دخول آل خليفة منطقة الزيارة انفجر الخلاف بينها وبين آل مسلم إلىأن تم دحرهم وتمكن أل خليفة من استحكام والنفوذ بقطر، ثم توالى توافد القبائل على قطر خلال القرن السبع عشر والثامن عشر ميلادي والاستقرار بها من بينه آلثانيالتي ترسخ نفوذها[1]التي دخلت في صراعات مع بريطانيا ميّزها التعاون في بعض الفترات اتضح في إبرامها

[1]طارق نافع الحمداني ، **قطر من النشوء إلى قيام الدولة الحديثة** . الوراق للنشر المحدودة ، بيروت : 2011 ، الصفحة 12-30 .

للعديد من الاتفاقيات والدعم العسكري لمواجهة المد السعودي ومحاولة بقاء الارتباط بقطر إلى غاية إعلان بريطانيا انسحابها بشكل عام سنة 1968 تمكنت على إثرها قطر من نيل استقلالها سنة 1971 أين برزت إلى الساحة العالمية .

النظام السياسي في قطر:

تعد دولة قطر من بين الدول الملكية في العالم الذي يتميز نظام الحكم[1] فيها بالنظام الوراثي إذ يتقاسم عملية صنع القرار السياسي فيها سواء الداخلي أو الخارجي كل من:

- **الأمير**:بصفته رئيس الدولة حسب المادة المنصوص عليها في الدستور القطري،كما يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة والمشرف عليها مشاركة في ذلك مجلس الدفاع وله الحق في إبرام المعاهدات واتفاقيات ، أيضا له الحق في إعلان الحرب وإنهاءها .
- **مجلس الوزراء**:يتم تعيينه من طرف الأمير وله مهمة إدارة الشؤون الداخلية والخارجية التي تخص البلاد،إضافة العديد من المهام الأخرى كالمالية والإدارية .
- **مجلس القضاء**:تم تأسيسه سنة 1999 تناط له مجموعة من الاختصاصات كإقتراح التشريعات وهو المسؤول على تعيين مختلف أعضاء الأجهزة القضائية.

في حين يقوم نظام الحكم في قطر على وجود ثلاث سلطات منه،السلطة التنفيذية التي تستند مهامها إلى الأمير وولي العهد بالتعاون مع مجلس الوزر،أما بخصوص السلطة التشريعية أو ما

[1] طارق نافع الحمداني , **قطر من النشوء إلى قيام الدولة الحديثة** . مرجع سابق الذكر , الصفحة 45-46 .

يعرف بمجلس الشورى الذي أنشأ في 15 أفريل 1972 حسب الدستور بيه45 عضو يتم إختيارهم عن طريق الإقتراع العام السري المباشر،أما باقية الأعضاء يعيينهم الأمير إلى جانب وجود الجهاز القضائي المستقل[1] المتمثل أساساً في المحاكم حسب ما ينص عليه القانون الداخلي لكن الشيء الذي تختلف فيه دولة قطر عن باقي الدول التي تغيب عن ساحتها السياسية،وجود ما يعرف بالأحزاب السياسية وكذلك هيئات المجتمع المدني التي تمثل حلقة وصل بين المجتمع والدولة،ورغم كل ما حصل في المنطقة العربية من أحداث لم يطال إمارة قطر رغم كل المحاولات الساعية لذلك سواء داخلياً أو خارجياً،ونجد خلافاً لذلك المملكة السعودية تحظى بمؤسسات الداعمة للمجتمع ولكن ليس لها الدور السياسي المسموع .

[1] طارق نافع الحمداني , **قطر من النشوء إلى قيام الدولة الحديثة** , مرجع سابق الذكر , الصفحة 47 .

ثالثاً:المكانة الاقتصادية للدولة القطرية في منطقة الخليج .

القطاع الاقتصادي:

كانت قطر كجُل دول شبه الجزيرة العربية التي تعتمد في اقتصادها والعمل الذي يوفر لها متطلبات الحياة اليومية على الزراعة والرعي،ولكن بعد إكتشاف النفط وظهوره خاصة سنة 1949 أصبحت لقطر مكانة اقتصادية كبيرة على المستويين الإقليمي والدولي,ليصل إنتاجها خلال 1995 إلى 720 ألف برميل من النفط،لتصبح بذلك من أكبر الدول المصدرة للنفط بفضل ما تنتجه من كميات هائلة و إمتلاكها أهم المعدات البترولية العالمية .

1. **النفط:**تعد دولة قطر من الدول الأكثر إنتاجاً للنفط و تتوزع أهم حقول البترول في كل من منطقة الدخان المسمى بحقل"الدخان البري"،أيضاً حقل الشاهر،وبلغت أهم إحصائياتها في الإحتياطي النفطي في 2012 إلى 733.667 برميل يومياً،في حين بلغت صادراتها من النفط الخام بنسبة 588.250 برميل يومياً،لترتفع نسبة ذلك خلال السنوات التالية للأكثر لتكون عائدات قطر من الصادرات النفطية 38 مليار دولار في 2013،كما بلغت أرباحها الحكومية من الإيرادات في قطاع المحروقات 43% من نفس السنة[1].
2. **الغاز:**هو الأخر يعتبر العصب المهم في الاقتصاد القطري الذي أصبح اليوم المصدر الأول والأكبر لدخل الدول،إذ يمثل الغاز الطبيعي بنسبة 37% من إجمالي الصادرات كما

[1]عمر هشام الشهابي ،**الخليج بين الثابت والمتحول** . منتدى المعارف ,بيروت: 2014، الصفحة 253-254 .

قدرت إحتياطاته 14% من إجمالي الإحتياط العالمي،وبهذا تحتل قطر المرتبة الثالثة عالمياً خلف كل من روسيا وإيران،بفضل حقل الشمال الذي يشكل حوالي 10% من الإحتياط العالمي،حيث وصل سنة 2010 إنتاجها للغاز الطبيعي المسال 77 مليون طن في سنة 2011،قدر إنتاجها 3.75 ترليون قدم مكعب سنوياً

ما يلاحظ تضاعف الإنتاج بثلاثة أضعاف مقارنة بالسنوات الماضية ، لينخفض بعد الأزمة الاقتصادية ولكن دون تأثير كبير على الدولة[1].

القطاع الزراعي:

تعرف الدولة القطرية من الدول صغيرة المساحة لكن هذا لم يرجع عليها بسلب بفضل ما تملكه من مقومات كبيرة جعلتها تبرز من أهم الدول العربية في كافة المجالات وتطمح لمنافسة الدول الكبرى وذلك راجع لوقوفها ومواجهتها للتحديات التي تواجهها،ويمكن أن تصد أو تعرقل طموحاتها و أبرز ذلك القطاع الزراعي الذي يعاني بعض العراقيل التي ممكن أن تصل به الدولة للتحقيق إكتفاءها الذاتي ونذكر منها:الرطوبة العالية ودرجة الحرارة العالية وملوحة مياهها،وتعتمد أكثر على زراعة الخضر والفواكه و تبتعد على زراعة الحبوب التي تستهلك مياه أكثر وتكون أهم زراعة المحاصيل في فصل الشتاء بفضل إعتدال درجات الحرارة .

[1] عيسى جمعة إبراهيم ، عبد الهادي الشاوي . **السكان والمياه في دولة قطر 2015** . اللجنة الدائمة للسكان ، الدوحة :2015 ، الصفحة 60-68 .

تقدر المساحة الصالحة للزراعة 650كلم²،أي بنسبة 1% من مساحة الدولة،ورغم كل ما تقدمه في هذا المجال من إمكانيات حديثة ومتطورة تبقى جهودها عاجزة أمام طبيعة موقع الخليج العربي ككل وليس قطر لوحدها التي تعتمد في زراعتها على تحلية مياه البحر ذات مبالغ و تكاليف مالية عالية،كما المعروف على إمارة قطر نجاح الزراعة في البيوت المحمية التي تعمل على تزويدها بنظام التبريد لحل مشكلة الحرارة العالية التي تنظر فيها الدولة تحقيق نقلة نوعية لها،وتعمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي وفق خطة بحلول 2030 و مدعومة من طرف رجال الأعمال الذين توجهوا إلى القطاع لتوفير الإيرادات الداعمة له (300 ألف دولار و 2.5 مليون دولار سنوياً) إلى جانب الدولة ولزيادة الإيرادات غير النفطية والعمل في مساهمة القطاع في الناتج المحلي السنوي بنسبة 4% سنوياً،كما أن الإنتاج قدر 250 طناً يومياً،أي ما يوفر 30% من الحاجة المحلية و تطمح إلى 100% خلال 2030 من خلال الرؤية التنموية التي تعمل عليها الدولة[1].لكن رغم كل ذلك تعد دولة قطر من أكثر الدول تحقيقاً للأمن الغذائي لسكانها وتوفير أحسن الظروف المعيشية و أحدثها وذلك بفضل توازن عدد سكانها ومساحة الدولة .

القطاع الصناعي:

خطت قطر خطوات كبيرة في المجال الصناعي وذلك راجع للاستفادة من الإيرادات النفطية المتوفرة لديها،ورسمت لنفسها قاعدة متينة للصناعات ذات صلة بالنفط والغاز والأخرى منها راغبة

[1]عيسى جمعة إبراهيم ، عبد الهادي الشاوي ،**السكان والمياه في دولة قطر 2015** . نفس المرجع السابق ،الصفحة 60-68 .

بها لتطلعات السوق المحلية وتوفير أجود السلع والخدمات لإحتياجاتها كان أبرزها صدور قانون رقم 1 لسنة 1980 الذي حفز وشجع المستثمرين الوطنيين للإستثمار في المجال الصناعي وذلك لمساهمة في نمو الاقتصادي الوطني والتنوع،غير التركيز على القطاع النفطي فقط،ومن أهم المناطق الصناعية القطرية مدينة راس لفان الصناعية التي تبعد عن العاصمة القطرية 80 كلم كذلك مدينة مسيعيد عن مسافة 45كلم على جنوب العاصمة وتضم صناعة الحديد والصلب والبترو كيماويات ومصافي تكرير البترول بالإضافة إلى الصناعات التحويلية التي شجعت عليها الدولة وذلك بإصدار تشريعات وقوانين خاصة بذلك لتحفيز القطاع الخاص للإستثمار فيه،وبرز هذا التحفيز بزيادة قدرت 7،211 % عن سنة 2000 التي كانت تتوفر على 334 منشأة إلى 707 بنهاية 2016 وعدد الإستثمار فيها بلغ 5،260 مليار ريال قطري.ووضعت قطر خطة إستراتيجية لهدف النهوض بتنمية تمتد من 2017 إلى 2030 لتحفيز عدة إستثمارات صناعية منها الصناعات الغذائية والدوائية وأخرى مبنية على المعرفة والتقنية التي تضيف حجم المساهمة في الاقتصاد الوطني حتى يقفز من 10% للوصول إلى 15% ومع إعلان دول الحصار قطع علاقاتها مع دولة قطر وإيقاف كل الإمدادات التي تصل إليها،بدأت تفكر في زيادة الإجراءات في أوقات العمل وتعزيز الإستفادة من المواد الأولية،أما في خصوص الجانب الزراعي فسعت إلى تخصيص إضافي للمساحات الزراعية وتشجيع رجال الأعمال على الإستثمار فيها وكذلك تحفيز المحليين بتقديم الدعوم اللازمة[1] .

[1]سعيد الكواري ،"الكواري : قطر تقدم حزمة حوافز لتشجيع الإستثمار الصناعي ". **الشرق**،جويلية 2017 ، الصفحة 1 .

القطاع العسكري:

تمتلك قطر ما يبلغ 11800 فرد من القوات المسلحة ، منها 8500 من القوات البرية وما يقارب 1800 فرد من القوات البحرية و الأخرى قوات جوية متمثلة في 1500 فرد،و تقول بعض الدراسات العسكرية أن 70% من العاملين في الخدمة العسكرية ما يمثلون أبناء الدولة القطرية ولهذا أصدرت قانون التجنيد الإجباري على المواطنين القطريين البالغة أعمارهم ما بين 18 إلى 35 سنة وذلك لمدة أربع أشهر.تبلغ ميزانية وزارة الدفاع القطرية 4.4 مليار دولار أمريكي،وكما أشرنا سابقاً تتكون القوات البرية من 8500 فرد،مقسمة إلى قوات سرية خاصة ولواء مدرع بالإضافة إلى قوات الحرس الأميري،أما بخصوص المعدات فتتكون من 92 دبابة و464 عربة قتال مدرعة و24 قطعة مدفعية و21 قطعة مدفعية صاروخية ، كما تتوفر على عدد من الطائرات سواء نقل أو للتدريب،أيضا تمتلك عتاد بحري كبير.وعلى ما قلناه سابقاً أن الجيش القطري لا يمثل في معظمه أبناء الوطن فهو خليط ، وعلى الرغم من ذلك صنف سنة 2017 حسب مؤسسة "جلوبال فاير باور" في المرتبة 90 من بين 126 دولة.لكن قطر كدولة تعتمد على حفاظ أمنها على القواعد العسكرية الموجودة فوق أراضيها خاصة الحماية الأمريكية منها،وبعد الحصار المفروض عليها و إتهام الرئيس الأمريكي لها بتدعيم الإرهاب في المنطقة،كان لابد لها من البحث عن من يؤمن لها الأمن،فكانت وجهتها تركيا وإيران[1] .رغم الصفقات الشراء للعتاد والأسلحة العسكرية الضخمة،إلا أن قطر تعد من الدول الضعيفة في هذا المجال وذلك لنقص الخبرة الفنية

[1]سمير فرج ،"قطر عسكرياً.. القوة والإمكانيات والسيناريوهات" .**الأهرام**، السنة 141 ، العدد 47673 ، 15 جوان 2017 .

والقوة البشرية التي هي العمود الأساسي وهروب الفرد البشري عن هذا المجال إلا العدد القليل الذي يعمل في الإدارة،بالإضافة إلى الموقع الجغرافي .كما تمتلك قطر على أراضيها قواعد عسكرية أجنبية أهمها القاعدة الأمريكية المسماة بالعديد التي تقع غرب الدوحة وتُعرف بمطار"أبو نخلة"وهي تعتبر أكبر مخزن للسلاح في منطقة الشرق الأوسط،حيث تضم العديد من الدبابات ووحدات للدعم العسكري وتشمل أعلى مدرجات للطائرات في العالم،أيضًا تستقبل حوالي 100 طائرة بالإضافة إلى قاعدة السيلية التي تستخدمها القيادة الأمريكية كإمداد للمعدات العسكرية كما فعلت في الحرب العراقية والحرب على أفغانستان[1].تستعمل الدولة القطرية القواعد العسكرية الموجودة على أراضيها كحماية لنفسها من القرارات الخارجية وكسد الفراغ في النقص العسكري الوطني المحلي،وفي إطار العلاقات القطرية التركية تم التوقيع على اتفاقية في 2014 التي تهدف إلى إنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر وصرح بذلك مسئولون وأنها تحتوي على حوالي 3000جندي بهدف تكوين أكبر قاعدة عسكرية متواجدة في الشرق الأوسط لتدعم القاعدة التركية الموجودة في قطر بعد الحصار بنشر القوات التابعة لها في 19جوان 2017،وفي أوت تمت بينهما مناورات عسكرية لتتوطد العلاقات التركية مع الدوحة بعد ذلك بتبادل الزيارات والتدريبات المشتركة،كما كانت وجهة الأمير القطري الأولى بعد الحصار الدولة التركية على غرار زيارة الرئيس التركي للدوحة[2] .

[1] يوسف أيوب ،"هل قطر دولة تحميها القواعد العسكرية الأجنبية ؟"،**اليوم السابع**، 18 ديسمبر 2015 .
[2] CNN بالعربي ،**قاعدة عسكرية تركية في قطر بالإضافة إلى "الأمريكية "**.CNN بالعربي ، 28 أفريل 2016 .

القطاع الاجتماعي:والذي يندرج تحت القطاع التعليمي والقطاع الصحي .

التعليم:

تعتبر الدولة القطرية من الدول التي أولت الإهتمام بالمجال التعليمي الذي كانت بدايته 1952 وأنشأت له أول وزارة سنة 1957 ، ليشهد مع وصول الأمير حمد بن خليفة آل ثاني تطوراً كبيراً وكانت أبرزها إصلاحات 2001 ميزّها وجود المدارس المستقلة،ويتمتع التعليم في قطر بثلاث مراحل.الإبتدائي بست سنوات والإعدادي بثلاث سنوات وثانوي كذلك ثلاث سنوات ومع 2014 و2015 وحسب التقارير الصادرة عن مؤشر التعليم الأساسي احتلت قطر المرتبة التاسعة ضمن 142 دولة بمعدل جودة 7،5 وتأتي دولة الإمارات 13 عالمياً كثاني دولة خليجية،أما المنتدى الاقتصادي العالمي وضع قطر في المرتبة أولى عربياً وتاسعة عالمياً متقدمة على دولة الإمارات التي كانت تشغل هذه المرتبة لسنة 2017[1].

الصحة:

يعرف قطاع الصحة في قطر نهضة نوعية،حيث صنفت عالمياَ من الدول المتقدمة من حيث توفير الرعاية الصحية وذلك بما تتوفره من مراكز صحية بجودة عالمية،كما تحتوي على مراكز تعليمية وبحثية في المجال الصحي مثل كلية طب "وايلكورنيل" في قطر،ومشروع مدينة حمد بن خليفة الطبية العملاقة التي أنشأت سنة 2003 ويعتمد على شهادات دولية للعمل فيه . كما

[1]الخليج أونلاين ،""المدارس المستقلة ".. سر تبوؤ قطر جودة التعليم عربياً ودولياً **".الخليج أونلاين**، 29نوفمبر 2015 ، من الموقع الإلكتروني **alkhaleejonline. :net/**

حملت الخطة الإستراتيجية لسنة 2030 الجانب الصحي لتطويره على أجود المستويات[1] ورغم الحصار بقيت قطر محافظة على الجانب الصحي والمركز الريادي الذي حققته وذلك بوفرة المراكز التي تتوفر لديها،كما حافظت على توفير الرعاية لمرضى دول الحصار،ولم يؤثر عليها في هذا الجانب،كما صرحت بأنها سوف تمضي في المشاريع التي كانت حددتها قبل الحصار[2].

القطاع السياحي:

يعتبر قطاع السياحة في قطر بشكل ثانوي إلى جانب قطاع المحروقات مساهمة في الاقتصاد الوطني وذلك ما تمتلكه من مؤهلات سياحية تجذب السياح العرب والأجانب منهم خلال السنة,ففي 2011 عُرف قطاع الفندقية انتعاش كبير بمعدل 7.2% مقارنة بسنة 2010 نظر لزيادة عدد السياح إليها وبفضل المؤتمرات والمباحثات التي تقيمها قطر،كما تسعى قطر إلى زيادة نسبة السياحة التي تكون المتعة وقضاء الإجازة إلى ارتفاعها بنسبة30% باعتمادها على المشاريع التنموية على غرار مشروع لؤلؤة قطر ومشروع لؤلؤة الوسط الذي يمثل نقلة نوعية نظر لفخامته وتوفره على كافة الشروط العصرية كذالك مشروع المطار الجديد الذي قدرت تكاليفه حوالي 10مليارات دولار حاولت من خلاله منافسة الدول العالمية الكبيرة الذي يدخل ضمن تحضيراتها

[1] الهيئة العامة للأشغال ،**القطاع الصحي**. الهيئة العامة للأشغال ، 7ماي 2018 .
من لموقع الالكتروني: www. Ashghal.gov. qa/ar:
[2] محمد صلاح ،"قطر ماضية في بناء نظام صحي عالمي وفق استراتيجيات وخطط واضحة ". **الشرق**، 11أوت 2017 .

الاستضافة كأس العالم 2022 واحتمال أن تبلغ تكاليفها هذه الاستثمارات حوالي 55 بليون دولار[1].

إذ يمكن إرجاع تطور وتحسن القطاع السياحي في قطر إلى مستويين ،أولها المستوى الداخلي و ما يتوفر عليه من قطاعات تنموية سواء كانت عامة ساهمت الدولة وخاصة بمبادرة من الخواص كالرجال الأعمال والمستوى الثاني وهو الجانب الأمني الذي يعد من أهم العوامل المهمة في جذب السياح واستقطابهم سواء سياحة أو عمل أو غيرها خاصة بعد تطور الإحداث التي تحصل في العالم خاصة البلدان السياحية كتركيا ومحاذاتها بجانب التوترات الأمنية السورية والعراقية وتواجد تنظيم الدولة ومشكلو الأكراد إضافة إلى بعض الدول الأوروبية لم تسلم هي الآخرة من الإخطار الأمنية كذالك دول التحولات السياسية وما يحدث لها من حروب أهلية داخلية كاليمن سوريا ليبيا مصر التي شهدت فيها تراجع في نسبة السياح وتوجه شعوبها نحو الخارج بحثاً عن أوضاع أمنية أفضل .

[1] عمر هشام الشهابي ،**الخليج بين الثابت والمتحول** . مرجع سابق الذكر ، الصفحة 162-163 .

المبحث الثاني: محددات العلاقات الخليجية القطرية .

أولاً:العلاقات القطرية على المستوى الإقليمي (دول مجلس تعاون الخليجي) .

لقد فرضت على العالم عديد من الظروف،شكلت تحديات عميقة وضعتها أمام حتمية التصدي لهذه الأخيرة التي مست مجلات عدة كالسياسة والاقتصاد و على رأسها الأمن وغيرها من ذلك،أين ظهرت فكرة وضرورة التكتلات والمنظمات بهدف إيجاد حلول مشتركة تكون أكثر صلابة نتيجة لذلك برزت عديد من النماذج كالمجلس التعاون الخليجي بحكم العامل الجغرافي الديني والفكر الواحد والتقاء المصالح،رغم وجود العديد من العوائق التي تم تجاوزها مقارنة بتكتل دول المغرب العربي .إذ تمثل قطر أحد دعائم القوة داخل المجلس إلى جانب كل من المملكة السعودية ودولة الإمارات العربية نظر لما تمتلكه وتتوفر عليه من إمكانيات اقتصادية وسياسية أو حتى عسكرية،فعلى المستوى السياسي لم تكن لها في السابق الرغبة في الهيمنة والسيطرة على منظومة مجلس التعاون الخليجي ،" إذ ظهرت الوساطة القطرية بجوار الوساطة السعودية في حل الخلافات الحدودية مابين دول الخليج العربي مثل النزاع | اليمني–العماني والنزاع القطري البحريني| والنزاع |القطري–السعودي | وهذا النجاح لا إلى الجامعة العربية ولا إلى مجلس التعاون الخليجي[1] " من هذا المنطلق نفهم أن كلا الدولتين سواء الجانب السعودي أو القطري ضمن المنظومة الخليجية لم تكن في السابق تسعى كل منهما إلى البروز كمهيمنة وضاغطة في المجلس،بل كانا راغبتان في

[1] عماد مؤيد المرسومي،**الدور القطري فوضى برائحة الغاز** . مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العراق: 2014 ، الصفحة 44-45 .

ظهور الهيكل الخليجي كقوة سياسية واقتصادية موازية للبقية أو حتى منافسة على المدى البعيد وبصفة عامة يمكن أن نقول على السياسة القطرية كانت مساندة للمملكة السعودية نظراً لمكانتها الجغرافية وسياستها الإقليمية أو حتى الدولية بالإضافة إلى القوة البشرية مقارنة بدول الخليج الأخرى وذلك منذ إنشاء الكيان الخليجي سنة 1981 إلى غاية حدوث الانقلاب العائلي في 27 جوان 1995 أين بدأت تبرز الدولة القطرية كقوة إقليمية وخليجية أكثر حركية وخروجها من عزلتها المفهومة في السابق.

أما اقتصادياً كما هو معروف على منطقة الخليج تمتلك قوة وثروة طبيعية هائلة التي تعد أولى عربياً،فقطر تستحوذ على مقدرات اقتصادية ضخمة تسيطر بها بالإنفاق الاقتصادي داخل المجلس والتي تأتي في مقدمتها الصناعات الإستخراجية المتمثلة في النفط والغاز التي قدرت بنسبة 49.1% سنة 1995،لتعرف انخفاض بحلول 2014 التي قدر 45.8% مقارنة ببعض الدول الخليجية الأخرى كالإمارات بنسبة 54.8% سنة 1995 و 31.8% سنة 2014[1]،وذلك بتركيز دول مجلس التعاون على سياستها الاقتصادية الداخلية والاهتمام بها والنهوض بشعوبها لتوفير أرقى متطلبات والإحتياجات الضرورية دون الإعتماد والتركيز على اقتصاديات مجلس التعاون .

[1] جمال قاسم حسن ،**أثر قياس التنافسية الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليج العربية** . صندوق النقد الدولي ، (د،م،ن) ، 2007 ، الصفحة 1-5 .

جدول يبين مساهمة الصناعات الإستخراجية لدول الخليج في الناتج المحلي الإجمالي :

الدولة	1995	2014
قطر	%49.1	%45.8
السعوية	%53.4	%35.7
الإمارات	%54.8	%31.8
البحرين	%28.1	%17.4
الكويت	%47.2	%47.1
سلطنة عمان	%63.5	%41

المصدر: من إعداد الطالبتين: ذهبي حنان وداسي مريم

كما تعتمد دول الخليج في اقتصادها على جذب واستقطاب الاستثمارات الخارجية عن طريق توفير الأرضية المناسبة وذلك بفضل المقومات التي تمتلكها،كذلك الموقع الجغرافي المناسب،لتبلغ بذلك الإستثمارات في الفترة الممتدة مابين (1970-2011) ما يقارب 265 مليار دولار،لتحل قطر في ذلك المرتبة الثانية بعد السعودية بنسبة 12.1% وتليها كل من البحرين 8.8% وسلطنة عمان بنسبة 6.1% وأخيراً الكويت 1.2% ،أما فيم يخص الاستثمارات الصادرة عن دول مجلس التعاون الخليجي فبلغت 161 مليار دولار خلال نفس الفترة[1] .وذلك بنفس المساهمة وكانت النسبة القطرية متمثلة 12.5% بمرتبة ثانية بعد السعودية 31.4% والمتوقع أن تزيد هذه النسبة خلال السنوات القادمة،كما كان للإنفتاح التجاري على العالم الخارجي دوراً على حجم التبادل التجاري بين دول

[1] نورزاد عبد الرحمان الهيتي،**دور دول مجلس التعاون الخليج العربية في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية –دراسة تحليلية -** . مركز الرؤى الاستراتيجية ، دمشق ، مارس 2013 ، الصفحة 54-56 .

مجلس التعاون وباقي الدول سواء عربياً أو أجنبياً خلال (2000-2010) نمواً ملحوظاً خاصة في حجم الصادرات السلعية والواردات وقدرت بنسبة 96.7% خلال 2010 و 69.5% في 2000 ،وكان لقطر نصيب من ذلك بنسبة 82.6% خلال 2000 وانخفض بحلول عام 2010 إلى نسبة 74.1% والهدف منها دمج اقتصاديات دول الخليج مع باقي اقتصاديات الدول الأخرى وتحرير التجارة[1].

أما عسكرياً وبفضل الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لدولة قطر ومكانتها البارزة في دول مجلس التعاون الخليجي في إنتعاش الاقتصاد و الناتج الإجمالي للإنفاق،غير أن نفوذها العسكري فيه غير كافي بإعتبارها تملك الحجم الأصغر للجيش في المنظومة الخليجية مقارنة مع السعودية التي تتميز بجيش ومعدات عسكرية كبيرة،وحجم الإنفاق العسكري الكبير ،إذ يصل الجيش القطري إلى 11.800 وتكون بذلك الحلقة الأضعف بين دول الخليج،بالمقابل مع الجيش السعودي الذي يبلغ 233.500 جندي أي ضعف الجيش القطري ورغم ذلك فهي تصرف المبالغ الهائلة في المجال،أما في حصولها و امتلاكها للمعدات والأجهزة الدفاعية والقتالية نلاحظ نقص وضعف في الجانب القطري مقارنة بدولة السعودية والإمارات العربية التي تولي اهتمام كبير في هذا وذلك بصرف ميزانية طائلة عليه أيضا الإهتمام للعامل البشري السعودي المحلي الذي تعتمد وتركز عليه السعودية على عكس قطر التي يتميز جيشها باختلاف وتباين البشري الذي يمثل في غالبيته

[1] نور زاد عبد الرحمان الهيتي،**دور دول مجلس التعاون الخليج العربية في تحقيق الشراكة العالمية فيالتنمية-دراسة تحليلية** نفس المرجع السابق ، الصفحة 57 .

المرتزقة الأجانب،كما كان لها دور الاشتراك في الدرع الخليجي المشترك وذلك لحماية دول الخليج والحفاظ على أمن الدول المشاركة فيها من المتغيرات الدولية الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم

ثانياً: العلاقات القطرية الخليجية على المستوى الثنائي (السعودية والإمارات) .

على الرغم من عديد الخلافات مابين دول الخليج العربي وما خلفه الاستعمار من إرث حدودي إلا أنها حاولت تجاوز ذلك وطي العديد من الصفحات وبدأت من جديدبما يخدم مصالحها خاصة بعد 1981 و تأسس مجلس التعاون الخليجي .

1. العلاقات القطرية السعودية:

ارتسمت ملامح العلاقات بين دولة قطر والمملكة السعودية بالأخوية وذلك بما يجمعهم من تاريخ واحد وأهداف واحدة والعديد من المصالح التي يصعب حصرها،وهذا ما جعلهم يسعون إلى تنسيق الأعمال بينهم والمشاورات،اتضح ذلك عبر إقامتهم لمجلس تأسس بعمل على تنسيق العلاقات بينهم وتوسع عن التعاون في مختلف المجالات خاصة في المجال السياسي والدبلوماسي الذي ميزه تبادل في السفراء والأعضاء الدبلوماسية وأيضا البحث والمشاورات في المستجدات الإقليمية والدولية مجال التشاور والأخذ بالرأي ،إضافة إلى إبرام المعاهدات والاتفاقيات التي من شأنها أن تعزز من مسار التعاون والاستفادة من تجاربهم برغم من التجارب مابين الجانب القطري والسعودي .إلا أنه لا يمكن أن يخفي ما حصل من عدة مناوشات ومشادات سميا ما تعلق من عملية ترسيم الحدود الذي أوضح نوع من التوتر الذي خلفه الاستعمار البريطاني ليبلغ ذروته بعد اكتشاف النفط في الخليج العربي،كما تعتبر حادثة الخفوس مهمة،حيث عرفت فيها العلاقات نوع من التأزم عندما سيطرت السعودية على المنطقة سنة 1992،أين وصل الأمر إلى إطلاق

الرصاص قُتل على إثرها ضابط سعودي وجنديين قطريين بعد التلاسن الذي دار بينهما،لكن فيم بعد حاولت السعودية استدراك ذلك و احتواءه، لتبقى القضية مفتوحة دون إيجاد حل لها[1] .

أما اقتصادياً و بفضل الإمكانيات الهائلة لدولتين أعتبر النموذج السعودي القطري من أبرز النماذج الاقتصادية الناجحة في العالم وذلك لزيادة العلاقات الاقتصادية مبرزاً ذلك ارتفاع حجم الأنشطة الاقتصادية والتجارية الاستثمارية،إذ تعد السعودية الشريك التجاري الثاني لدولة قطر بين دول مجلس التعاون الخليجي،أيضا ارتفاع في حجم المشاريع المشتركة بفضل التعاون الذي تم عنه إنشاء مجلس الأعمال القطري السعودي سنة 2008،وذلك لتنشيط الحركة التجارية وتبادل الاستثمارات وتشير الإحصائيات على وجود حوالي 315 شركة تعمل داخل السوق القطرية إضافة إلى وجود شركات أخرى برأس مال مشترك بينهما داخل الأراضي القطرية،كما منحت قطر تراخيص لفتح باب الاستثمار للسعوديين ما يقارب 1005 للسعودية منها 595 يعملون في القطاع الحكومي القطري إلى جانب وجود حوالي 1608 طالب يدرسون في قطر كما تعرف العلاقات تبادل تجاري بين قطر والسعودية وصل حوالي 7 مليارات ريال مناصفة بينهم 1.8مليار ريال لقطر و5.1 مليار ريال لصالح السعودية[1] .

[1] سمر صالح ،""معركة الخفوس" ..محطة فاصلة في تاريخ العلاقات السعودية القطرية"،**صحيفة الوطن** . جوان 2017 .
[1] الموقع الاقتصادي ،**بالأرقام ... العلاقات الاقتصادية القطرية مع دول الخليج** . الموقع الاقتصادي ،6جوان 2017 ، الصفحة 1 ، من الموقع الالكتروني/ www.aliqtisadi.ps:

2. العلاقات القطرية الإماراتية:

إلى جانب علاقاتها مع المملكة السعودية،الإمارات هي الأخرى تربطها علاقات مع دولة قطر باعتبارها من أهم دول الخليج العربي .

وما يلاحظ على هذه العلاقات أنها مبنية على روح التعاون والنظرة المشتركة نحو التقدم والارتقاء بها ميزَها إقامة العديد من المشاريع ذات طابع تكاملي في هذه المجالات،خاصة مع وصول الأمير تميم بن حمد والشيخ خليفة بن زايد إلى الحكم .وفي ديسمبر1992 تم التوقيع على اتفاقية تهدف إلى إنشاء لجنة عليا مشتركة بين قطر والإمارات داعية إلى تفعيل وتنشيط العلاقات بالإضافة إلى التبادل في السلك الدبلوماسي والاستفادة من خبرات بعضهما في المجال التعليمي التطويري ،أيضا في ماي 2016 عقدت اللجنة العليا المشتركة اجتماع عكس مدى طموحات البلدين إلى تعزيز العلاقات والتعميق والتفاهم بينهما وزيادة التخطيط للوصول وبلوغ أفاق جديدة ،لكن هذا لا ينفي وجود البعض من الثغرات والنكسات في صلب هذه العلاقات خاصة بعد1995 بعد الانقلاب العائلي، ليعتمد الوالد حمد بن خليفة آل ثاني دولة الإمارات للللجوء إليها، هنا إتهمت الأخيرة من طرف قطر بتآمر عليها والتدخل في شؤونها الداخلية العائلية ولم تحترم فيها حسن الجوار ولا التاريخ الذي يجمعهما من وجهة نظرهم ، لتبدأ العلاقات في التوتر وانشقاق خاصة بعد الأحداث التي طالت المنطقة العربية 2011 ليظهر الانقسام بينهما بخصوص ذلك بعد سحب سفيرها من الدوحة 2014 إلى غاية قطع كافة العلاقات معها وإعلان الحصار عليها في جوان

2017 غير محترمة بذلك كل أواصر الأخوة وغير مبالية بحرية الآراء السياسية للدول أو الأشخاص على حد سواء .

أما اقتصادياً وبتوازي مع العلاقات السياسية القطرية الإماراتية كان للجانب الاقتصادي نصيب بفضل امتلاك الطرفين قوة اقتصادية تمكنهما من نجاح النموذج المشترك، ويظهر ذلك في توقيع معاهدات في العديد من المجلات في الاستثمار والتبادل التجاري إضافة إلى انتعاش الجانب السياحي ،ويعتبر مشروع "دولفين الطاقة " علامة مميزة في التعاون بينهما باعتباره ممول للإمارات قادم من قطر وذلك ما يعادل 6.1 تريليون قدم مكعب ، وبفضل نجاح الإمارات وبما حققته منذ 2000 في المجال العقاري،حاولت تطبيق ذلك على بعض المناطق القطرية كاللؤلؤة والمنطقة الجديدة لوسيل،كما يعتبر مشروع الدوحة فيستفال سيتي كبذرة نجاح للشراكة الإماراتية القطرية التي كلف 6 مليارات ريال قطري، ونلاحظ ارتفاع معدل الاستثمار الإماراتي في دولة قطر وذلك بنسبة 11.8% وكما يوجد ما يقارب 1074 شركة إماراتية على الأراضي القطرية بمقارنة 4200 شركة قطرية تعمل في الإمارات العربية، أما عن التبادل التجاري فبلغ حسب إحصائيات 2015, 7.150 مليار دولار،أي أن دولة الإمارات تعد كخامس شريك تجاري للدوحة، أما مع 2016 فكان حجم التبادل التجاري 26.1 مليار درهم، بالإضافة إلى وجود 203 طالب إماراتي مقارنة مع 11 طالب قطري يتلقى تعليمه في الإمارات، كما حصل ما يفوق 1080 إماراتي على تراخيص لإقامة مشاريع اقتصادية لدى قطر مقابل حصول 4850 قطري على ترخيص استثماري، ويوجد

40 إماراتي يعمل في القطاع الحكومي القطري في حين نجد 14 موظف قطري فقط في الدولة الأخرى[1] .ممكن أن نرجع ذلك إلى نجاح الخبرة الإماراتية في المجال الاقتصادي والتعليمي والسياحي بفضل المميزات الممنوحة التي تستقطب بها الأجانب سواء للسياحة أو العمل للنهوض بها والاستفادة من تجاربهم الناجحة في جل الميادين .

واستخلاصاً لما تم عرضه فيما يخص التعاون الثنائي ما بين السعودية وقطر والإمارات وقطر الذي تحقق فيه نوع من الدرجة الكبيرة في تنسيق الجهود خاصة على الصعيد السياسي والاقتصادي برغم من وجود بعض الثغرات التي عرقلت من مسار التعاون في بعض الأحيان أبرزها الخلافات الحدودية بينهما الأمر الذي جعل من التعاون والتنسيق في المجال العسكري مغيباً تماما، حيث إعتمدت فيه هذه الدول الدعم الأجنبي المتمثل أساساً في الولايات المتحدة الأمريكية على إعتبارها الشريك الأول و الرئيسي لدول المجلس التعاون الخليجي خاصة السعودية والإمارات، التي تشير الإحصائيات على أنهما أكثر شراء للأسلحة الأمريكية، أين برز هذا التعاون بعد الأزمة الحالية وتحديداً مع زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى المملكة السعودية .

[1] الخليج أونلاين ،**الإمارات وقطر .. علاقات قوية وثقها التعاون المشترك** . الخليج أونلاين ،2016 ، الصفحة 1.

ثالثاً: العلاقات القطرية مع كل من (الكويت والبحرين وسلطنة عمان) .

العلاقات القطرية الكويتية:

تتسم العلاقات القطرية الكويتية بالقوة في مختلف المجلات ،بإعتماد السياسة الكويتية على إتباع النهج المحايد وإحترام سياسة الدول الداخلية, وكسائر العلاقات بين الدول بينهما تبادل بين ممثلين دبلوماسيين من سفراء وقنصليات، كذلك لديهما مشاريع مشتركة في المجال السياسي خارج النسق الخليجي من معاهدات واتفاقيات بين الجانبين،هذا ما جعلها لا تدخل في الصراع والحصار المفروض على دولة قطر من طرف بلدان الخليج التي اعتمدت الحصار على قطر، ودعت إلى إيجاد حلول ترضي جميع الأطراف وذلك من خلال الوساطة التي تقوم بها،وهذا لا يغطي على بعض المشاكل أو الخلافات الموجودة ولو بدرجة أقل من نظيراتها الخليجية الأخرى خاصة بعد الأزمة الحالية والتعنت الذي يقوم به الجاني القطري وعدم إحترام الوساطة الكويتية من وجهة نظر الطرف الكويتي .

أما اقتصادياً فبلغت الاستثمارات بينهما 7مليارات دولار سنوياً وذلك بفضل الاستثمار البشري خاصة رجال الأعمال بين الطرفين[1]،كما يعتمد الطلبة والمنح الدراسية المقدمة لدراسة في الجامعات والمعاهد القطرية بفضل ما توفره من إمكانيات وتقنيات تكنولوجية متطورة،كما تتوفر قطر على وظائف جذبت الكويتيين المتمثل عددهم في 26 موظف كويتي يعمل في القطاع

[1]سمر شدياق ،**القطاع الخاص وتعزيز العلاقات الكويتية القطرية** . شبكة الجزيرة الإعلامية ، 25جانفي 2018 .

الحكومي القطري،وتم حصول ما يقارب 649 كويتي على تراخيص للأنشطة الاقتصادية والمصرفية في قطر مقابل وجود 63 قطري يعمل في الكويت[1] .

أما عسكرياً فتتجلى العلاقات العسكرية بين الكويت وقطر من خلال إقامة قطر لملحقة عسكرية داخل الأراضي الكويتية لتعزز بذلك الأهداف المشتركة بين البلدين لأجل الوصول إلى أرقى التعاون بينهم،حيث إعتبرت هذه الملحقة بمثابة تحسن مثمر للقوات المسلحة القطرية وقيادة الجيش الكويتي،إذ تهدف هذه إلى إكتساب أفضل التعاليم العسكرية بفضل الدورات التدريبية والبعثات العسكرية بينهما .

العلاقات القطرية البحرينية:

إعتبرت العلاقات القطرية البحرينية على غيرها من دول الخليج العربي بالعداء الحدودي أيضا أنها علاقات غير ساويه، نتيجة لذلك وصل الصراع بينهما إلى نشوب حرب معلنة نزلت على إثرها القوات القطرية إلى الجانب الشمالي للدولة البحرين .وقامت بأعمال تعسفية ضد البحرين والأجانب المقيمين فيها واستمر إلى غاية تسعينيات القرن الماضي،أين تم رفع النزاع إلى محكمة العدل الدولية التي أصدرت قراراً بموجبه يمنح المنطقة المتنازع عليها "الزبارة" إلى دولة قطر .وفي المقابل تم منح جزيرة "حوار" إلى دولة البحرين . ومع ذلك بقيت العلاقات تشهد تأزم

[1] سمر شدياق , **القطاع الخاص وتعزيز العلاقات الكويتية القطرية** . مرجع سابق الذكر .

وتوتر من الحين إلى الأخر،ليبرز في قطع قطر القمة الخليجية 1997 المقامة في المنامة وشهدت غياب الوفد القطري عنها[1] .

وفي مطلع سنة 2011 حيث عرفت المنطقة العربية تحولات سياسية جديدة طالت معظم بلدانها، وكان للبحرين نصيبها هي الأخرى، فما كان على الدولة القطرية سوى التدخل ومساعدتها في أزمتها وذلك لما يخدم مصالح إمارة قطر وحاشيتها عن طريق قوات درع الجزيرة،ولكن في المقابل الجانب البحريني اتهم قطر محاولة زعزعة أمن بلده .ليتم في عام 2014 سحب سفيرها من الدوحة وأمرت برجوعه إلى أرض الوطن على غرار دول الخليج الأخرى (السعودية والإمارات)، لينتهي الأمر في جوان 2017 بقطع كل ما يجمع الدولتين من علاقات وإعلان الحصار عليها بسبب إختلافات سياسية .

وما يلاحظ على العلاقات ما بين قطر والبحرين والتي ميزها العداء والصراع التاريخي وغياب التنسيق أو التعاون في مجلات مختلفة كالاقتصادية والعسكرية.

العلاقات القطرية العمانية :

تعد العلاقات بين سلطنة عمان ودولة قطر من أسمى العلاقات بين دول الخليج العربي وهذا بفضل السياسة التي تنتهجها وتتبعها الدولة العمانية مع سائر دول مجلس التعاون الخليجي أيضا باقي الدول الأخرى، فبخلاف دول الخليج نجد أن عمان لا تربطها حدود برية مع قطر هذا ما ميزّها لسنوات عديدة ووصفت بناجحة، تمثلت بتبادل البعثات الدبلوماسية والقنصلية والوفود الممثلة

[1] عبد الله عبد الأمير ،**الصراع السعودي –القطري :الأسباب والنتائج المحتملة** . مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد : 2017 ، الصفحة 18-19 .

للدولتين في حال عقد إتفاقيات ومعاهدات فيما بينهم كما هو معروف في احترام العلاقات السياسية التي تجمع بين دول العالم .

أما اقتصادياً نلتمس العلاقات الجيدة والطيبة السياسية بين الدولتين واحترامهما للبعض انعكست على المجال الاقتصادي المتبادل ، فنلاحظ تميزها وبروزها بفترتين مهمتين لدولة قطر خاصة بعد الحصار المفروض عليها من طرف الدول الأربعة ، الأولى كانت مرحلة التخطيط والبناء القاعدي الذي يبني أساس هذه العلاقات .ففي 2011 ومع زيارة أمير قطر لسلطنة عمان تمت خلالها العديد من الاتفاقيات وتم على إثرها تأسيس جهاز استثماري "الجهاز الاستثماري الاقتصادي المشترك"،كذلك مع 2014 تم توقيع اتفاقية لتطوير المشاريع الاقتصادية والعمل على سيرها بشكل الصحيح قدرت تكلفتها 250 مليون ريال عماني وكانت النسبة الأبرز لدولة قطر ب70% أما الدولة العمانية فكانت نسبتها 30%،لتتعزز العلاقات وتنمو بشكل جيد بعد 2016 وذلك بعقد ثماني اتفاقيات بينهما تمثلت في مجالات عديدة . وكان قد ارتفع حجم التبادل التجاري من 2014 إلى 2015 بمعدل 3مليارات، بعدما كانت خلال 2014 ،2.8 مليار ريال قطري بنحو 759.8 مليون دولار إلى 814 مليون دولار بمساهمة 148 شركة[1] .وتعززت أواصر العلاقات بعد الحصار وغلق دول المشاركة فيه كل منافذ التعاون والتفاهم ، لتثبت عمان عكس ذلك بوقوفها إلى جانبها في أزمتها وذلك راجع إلى حسن العلاقات السابقة واحترام كل الروابط التاريخية والجغرافية والدينية .

[1]الشرق ،"الحصار يعزز العلاقات الاقتصادية القطرية العمانية ". **الشرق**، مسقط ،جويلية 2017 ، الصفحة 1 .

أما عسكرياً وإلى جانب التعاون الاقتصادي والوقوف السياسي،تميز أيضا المجال العسكري بتعاوني على عكس ما شهدناه مع الدول الأخرى حتى وإن كان ضعيف وهذا راجع إلى نقص الخبرة لدى الطرفان، وذلك للإستفادة من بعض الخبرات المكتسبة والإطلاع على المقدورات العسكرية للدولتين ونلاحظ من خلال زيارة قائد القوات البحرية القطري للسلطنة عمان وحضوره للإستعراضات العسكرية بين البلدين والبحث في الإهتمام المشترك في المجال الأكاديمي والتدريبي خاصة بعد التطور الملحوظ في المجال مع السلطان قابوس بن سعيد[1].

[1]وزارة الخارجية سلطنة عمان ، **بحث مجالات التعاون والعلاقات العسكرية مع قائد البحرية القطري** . وزارة الخارجية للسلطنة عمان ، مسقط ، أفريل 2018 .

المبحث الثالث:الأزمة الخليجية القطرية 2017 .

أولاً: الجذور التاريخية للأزمة القطرية .

تعد دولة قطر من أكثر الدول العربية عداءاً سيما مع دول الخليج العربي التي تربطها به التاريخ الواحد والقرب الجغرافي الذي يعد من الأكثر والأبرز في نشوب الأزمة الخليجية 2017 (المملكة السعودية، الإمارات العربية، جمهورية مصر، البحرين)،التي لا تعتبر وليدة الساعة أو الظروف الجديدة التي صنعتها الدول المسؤولة عنها كما يظهر للعلن،بل كانت لها خلفيات تاريخية رسمتها الحدود والإرث الاستعماري الذي خلفه ، فقطر كانت على خلاف حدودي مع الإمارات العربية وبضبط مع مدخل الخور العديد الذي مثّل نقطة الخلاف الأساسية مع بعض الاختلافات الأخرى، ليتم بعد ذلك تقاسم و استخدام هذه المنطقة لصالح الدولتين مع العائدات النفطية التي تستحوذ عليها المنطقة،بالإضافة إلى الإمارات كان للسعودية نصيب من الخلاف مع قطر بخصوص النزاع الحدودي،حيث ظهر بضبط في مصدر تحديد الحدود، فكانت السعودية تعتمد على خرائط شركة أراسكو التي حددتها من قرية سلوى إلى شمال الخور العديد، في حين قطر تعتمد في رسم حدودها مع السعودية على الخرائط البريطانية، التي تبدأ من غرب الخور العديد وليس من خط الطول شرقاً، في الأخير تم الاتفاق والاعتماد على الرأي القطري وبرغم من الاتفاق الذي حصل بين قطر والسعودية لتفتح هذه الأخيرة ملف الخلاف من الجديد لرسم الحدود[1] " ومع 1992 وقع أول صدام على الحدود قطر والسعودية عُرف بمعركة (الخفوس) وتمكن

[1]محمود شاكر ،**موسوعة تاريخ الخليج العربي** . دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان:2005 ، الصفحة 875-876 .

السعوديون من السيطرة على هذه المنطقة[1] ." وترجع وقائع حادثة الخفوس في دعم الجانب السعودي للقبيلة آل مرة المتواجدة على الأراضي القطرية واتهمت في ذلك قطر السعودية في دعمهم للإطاحة بالنظام القطري القائم .

أيضاً مع أواخر 1996 وفي القمة الخليجية المنعقدة في مسقط العمانية التي رفض فيها ممثل قطر لترأسه كأمين عام للمجلس واتهمت فيه قطر السعودية وغادر على إثرها أمير قطر القمة وقاطع الجلسة التي تعود خلفياته إلى الانقلاب العائلي الذي لم يلقي أي ترحيب دولي سواء خليجيًا أو عربياً نظراً للاختلاف السياسي بين الابن والأب الذي بدئ واضحاً من الجانب القطري تبني سياسات مختلفة نوازن الجانب السعودي في المنطقة بضبط برزت في إبرام العديد من الاتفاقيات مع إيران وتوقيع اتفاق سنة 2002مع الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة قاعدة عسكرية (قاعدة العديد) إضافة إلى تأسيس قناة الجزيرة الإعلامية في سنة[1] 1996 التي مثلت نقطة حساسة لحكام الخليج خاصة لما تعرضه من انتقادات لسياساتهم علاوة على ادوار الوساطة والدبلوماسية في نزعات عديدة بين الدول المختلفة لهدف بسط نفوذها إقليميا[2]ومع التحولات السياسية التي حصلت في المنطقة العربية لتطوراتها كانت بمثابة المنعرج الحاسم الذي فجر الأحداث ووتر العلاقات الخليجية،أوضح وابرز فجوة الخلاف السياسي حين دعمت قطر المظاهرات المناهضة للأنظمة السياسية وكذلك تشجيعها وإقامة علاقات مع الإسلام السياسي بعد وصوله إلى سدة الحكم خاصة

[1]حسن فاضل معله ،"العلاقات السعودية القطرية والموقف منها" . **صحيفة الزمان**، أوت 2017 ، الصفحة 1 .

الإخوان المسلمين نظر لما تحمله من عداء لنظام حسني مبارك السابق وبضبط بعد الأحداث التي عقبت سنة 1995 .

ثانياً :تطورات الأزمة الخليجية والمواقف الإقليمية والدولية منها .

مع منتصف 2017 عرفت المنطقة العربية أحداث هامة تمثلت في التصدعات السياسية إقليمية بين دول الخليج العربي والتي لم تكن متوقعة لدى عديد الخبراء والمحللين السياسيين حيث بدأت بحملة إعلامية كبيرة وواسعة شنتها قناة العربية وسكاي نيوز عقب التصريحات أمير دولة قطر عبر وكالة الأنباء القطرية أشاد فيها بسياسة إيران وحزب الله المنتهجة في المنطقة العربية لما يحدث من تحولات سياسية لتعرف بعدها تطورات في الأحداث خاصة بعد زيارة الرئيس الأمريكي دولاند ترامب للمملكة السعودية واجتماعه بقيادة دول الخليج الذي يرجعه بعض المحللين إلى أنه السبب الرئيسي في إعلان الحصار على قطر خاصة بعد تماطل الدولة القطرية على دفع مستحقات قد وعدت بها إلى الإدارة الأمريكية من قبل في حين وفت الدولتين الأخيرتين على الدفع بدافع الحماية الأمنية التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية للدول الخليج في المنطقة .

لتتحول بعدها الحملة الإعلاميةإلىإصدار قرارات سياسية رسمية من الدول التالية السعودية الإمارات البحرين إضافة إلى مصر فرضت غلى اثرهذه القرارات حصار جويبحري بريإضافةإلى قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية كما طالبت رعاياها المتواجدين على الأراضي القطرية بضرورة العودة لبلدانها مقابل ذالك طردت هذه الدول مختلف الجالية القطرية المتواجدة عندها وبعد قرابة شهر من بداية الأزمة وعبر الوساطة الكويتية تم عرض الشروط التي وضعتها الدول المقاطعة علة قطر وهي "خفض التمثيل الدبلوماسي مع إيران واقتصارها على التجاري فقط –

إغلاق الفوري للقاعدة العسكرية التركية وربط أي تعاون عسكري مع تركيا داخل الأراضي التركية –قطع العلاقات مع من وصفنهم بالتنظيمات الإرهابية وتقديم كافة العناصر المطلوبة لدى دول الحصار والمدرجة بالقوائم الأمريكية– قناة الجزيرة والقنوات التابعة لها[1]"في حين راءت قطر أن الشروط التي وضعتها دول الحصار بالغير منطقية واعتبرته بأنه تدخل في شؤونها الداخلية ورفضت الامتثال لها وتنفيذها الأمر الذي أفشل مساعي الكويتية وأوقف حل الأزمة التي لازالت مستمرة حتى الآن .

المواقف الدولية من الأزمة الخليجية:

ما إن اشتعل فتيل الأزمة مابين دول الخليج العربي وتسارعت الأحداث بدئ من الواضح أن يتفاعل معها المجتمع الدولي الذي عرف انقسامات وتباين مابين مؤيد, فعلى الصعيد العربي أعلنت كل من الأردن وليبيا تأيدها للحصار وقامت بسحب سفرائها بينما التزمت الجزائر بالحياد جراء مايحدث واعتبرته شؤون داخلية لمجلس التعاون الخليجي في حين أعلنت المغرب تأيدها للجانب القطري وعلى اعتبار أن توجهات السياسة القطرية شان داخلي،فيما لعبت الكويت دور الوسيط مابين الأطراف المتنازعة ومحاولة تقريب وجهات النظر تفادي لأي تصعيد يمكن أن يحدث ودعت قطر للموافقة على شروط التي وضعتها دول الحصار

[1] الجزيرة نت ،**وثيقة تكشف مطالب دول الحصار من قطر**.23 جوان 2017 ، من الموقع الإلكتوني:www.aljazzira.net/new.

أما على المستوى الدولي فتباينت أرائها هي الأخرى بهدف الحفاظ على مصالحها فبنسبة للموقف الأمريكي من الأزمة عرف تذبذب إذ في البداية رحب ترامب ودعم الإجرءات العقابية المفروضة على قطر إلا انه عاد وعرض مساعدته لنزع فتيل الأزمة الغير مسبوقة داخل مجلس التعاون الخليجي وقد أشار ترامب في اتصال هاتفي مع أمير قطر إلى استعداده الإيجاد حل للازمة الدبلوماسية مؤكداً حرصه على استقرار المنطقة[1]. أما الكيان الصهيوني رحب بقطع العلاقات خاصة وان شروط قطع علاقات قطر مع حركة حماس وطرد ممثله خالد مشعل من الأراضي القطرية تري فيه إسرائيل انه يقلص من دور المقاومة الفلسطينية ويوقف مسار الدعم لها كما رأت انه نجاح مشروعها التطبيع الكامل خاصة مع مصر فيما تري بعض دراسات الإسرائيلية يعود عليها بالسلب خاصة مع احتمال اندلع مواجهات مع قطاع غزة[2]،فيما أكد الاتحاد الأوروبي على أن الحل لابد وأن يكون من الدول المحاصرة ذاتها مرحباً في ذات الوقت الوساطة الكويتية .

أما تركيا فدعت الأطراف وقبول الوساطة الجلوس إلى طاولة التفاوض لإيجاد حل ، في حين أعلنت إيران منذ بداية الأزمة دعمها التام لفطر في مقابل ذالك استنكرت كافة الإجراءت والعقوبات المفروضة عليها رغم التناقض السياسي الحاصل اتجاه الوضع السوري، كما سارعت إيران إلى فتح أجواءها لطيران القطري وأسواقها لسد احتياجات القطريين وتم التوقيع على اتفاق بينهما لوصول الصادرات التركية لقطر،مقابل ذالك أعلنت قطر إعادة سفيرها إلى طهرن وشاركت

[1] احمد رشدي عرفات علاء الدين ،**دور الوساطة في حل أزمة قطع العلاقات مع دولة قطر** .المركز المصري لدراسات والأبحاث الإستراتجية، القاهرة :13 جوان 2017 ،الصفحة 2 .

[2] شبكة الجزيرة الإعلامية ،**إسرائيل والحملة على قطر .. فرص ومحاذير**،شبكة الجزيرة الإعلامية ، الدوحة : 15جوان 2017 .

مع روسيا في مسار لاستانا الذي يدعو إلى تقريب وجهات النظر مع قطر حول الأزمة السورية الأمر الذي زاد من توتر العلاقات السعودية القطرية داخل القمة العربية[1].

[1] مركز الجزيرة للدارسات، **تأثيرأزمة الخليج على التوازناتالإقليمية** .مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة :13 سبتمبر 2017 ، الصفحة 5-6 .

ثالثاً : الرؤى المستقبلية للأزمة الخليجية القطرية .

مع تسارع أحداث الأزمة الخليجية القطرية التي أخذت مجال واسع سواء سياسياً أو إعلامياً ومع اختلاف التوجهات الدولية العربية والغربية منها بات الجميع يسعى إلى تحقيق أهدافه ومصالحه على حساب الوضع المتأزم، فمنهم من يحاول إمداد وعرقلة مسار الحل التوافقي ومنهم من يسعي إلى لم الشمل وإعادة العلاقات وإبعادها على أي إنزلقات ممكنة على غرار الوساطة الكويتية العمانية التي باءت بالفشل وبقيت حبر على الورق خاصة مع تعنت الطرفين ، في خضم هاذ وذاك يمكن احتمال وقوع ثلاثة رؤى مستقبلية متباينة من الممكن أن تصل إليها أزمة قطع العلاقات الخليجية القطرية:

- **استمرار الوضع الحالي:** وهذا يكون في حالة عدم الوصول إلى حل يرضي الطرفين خاصة مع تشبث كل منهم بموقفه مايفسر بقاء الجمود السياسي والاقتصادي ،الأمر الذي يمكن أن يؤديإلى طرد قطر من عضوية مجلس التعاون الخليجي مما يقلل من إنفاقها الاقتصاديداخل المجلس إضافة إلى تراجع اقتصادها الوطني .
- **رضوخ قطر للحل بالتفاوض:** ويكون هذا بترحيب الطرفين بالوساطة الكويتية التي تدعو قطر إلى قطع علاقاتها مع حركة حماس وإيران دون المساس بتوجهات سياستها الخارجية الأخربوالتي لا تعارض سياسية المملكة العربية السعودية في المنطقة .

- **زيادة حدة الوضع السياسي للأزمة:** إذ يعتبر هذا الاحتمال من الاحتمالات البعيدة الحصول الذي قد يكون نتيجة تشديد دول الحصار مزيد من العقوبات والإجرءات الصارمة على قطر،الأمر الذي قد يدفعها إلى إجراء تحالفات إستراتجية تبدأ بإبرام صفقات الغاز والسلاح مع روسيا والصين واتفاقية الدفاع المشترك مع تركيا وإيران مما يجعلها على استعداد لدخولها إلى نزاع مسلح مع دول الحصار وهو أمر ليس في مصلحة جميع الأطراف سواء الإقليمية أو الدولية .

خلاصة الفصل الثاني :

واستخلاصاً لما تم عرضه من هذا الفصل الذي سلط الضوء على أهمية قطر الإستراتجية ضمن منطقة الخليج، انطلاقاً من مكانتها الجغرافية التي طالما شكلت تحدي في توجيه سياستها الخارجية مقارنة مع دول الجوار برغم من ذالك استطاعتأن تحدث نقلة نوعية خاصة بعد 1995 أين خرجت من عزلتها وبرزت بشكل واضح بدعمها للقوى الإسلامية التي عرفت تنامي بعد التحولات السياسة في المنطقة العربية، في حين رفضته كل من السعودية والإمارات الأمر الذي أدى إلى اتساع فجوة الخلاف وانفجار أزمة قطع العلاقات الدبلوماسية شهر جوان الماضي بين قطر ودول الخليجية الأخرى .

الخاتمة

الخاتمة :

وختاماً لما تم عرضه من خلال موضوع بحثنا والمتعلق بالتطورات السياسية العربية التي حصلت بعد 2011 ومدى تأثيرها على العلاقات الخليجية القطرية, حيث أسفرت هذه التحولات على تغيير الأبنية السياسية وشهدت تطورات عديدة على الساحة العربية منها ما تحول إلى حروب أهلية وأزمات سياسية لم تصل إلى حل رغم الجهود المبذولة كما حصل في اليمن وسوريا وليبيا, لتفتح أبواب لمرحلة أسوء من سابقتها وتطال دول أخرى كالمنطقة الخليجية التي ما إن انتشرت عدوة التغيير واجهتها بإصلاحات سياسية لإسكات شعوبها وصّد موجة التغيير وإبعادها هذا من ناحية, ومن ناحية أخرى شهدت فيها انقسامات في التوجهات السياسية خاصة بعد ظهور القوى الإسلامية التي دعمت من طرف الدولة القطرية, في حين رفضتها المملكة السعودية كقوة سياسية تنافس القوى الأخرى في الحكم, هذا ما أثر على مسار العلاقات بين دول الخليج فيما بينها إلى أن وصلت لأزمة سياسة مع منتصف سنة 2017 لم تشهدها المنطقة الخليجية من قبل

وكما يمكن أن نستخلص بعض النتائج من خلال البحث :

- التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية بعد 2011 كانت ذات مطالب اجتماعية واقتصادية, وتحولت في معظمها إلى حروب وصراعات دامية كما في سوريا واليمن .
- المكانة الجغرافية للدولة القطرية شكلت لها تحديات مقارنة بدول الجوار كالمملكة السعودية .

الخاتمة :

- المكانة الاقتصادية للدولة القطرية داخل منطقة الخليج العربي مكنتها من البروز كدولة إقليمية منافسة للدول الخليجية الأخرى, رغم ضعفها في المجال العسكري .
- تميزت العلاقات الخليجية القطرية بتعاونية تارة, وتارة أخرى بصراعية خاصة في الجانب الحدودي مع قطر والسعودية وقطر والإمارات .
- التوتر الذي عرفته العلاقات الخليجية القطرية مع منتصف سنة 2017 كانت له جذور تاريخية منها: الخلاف الحدودي الموروث على الإستعمار بين قطر والسعودية وبين قطر والإمارات, كذلك إنسحاب قطر من القمة الخليجية لسنة 1996 وإبرامها لإتفاقيات مع دولة إيران, أيضاً تأسيسها لقناة الجزيرة التي أعتبرت معادية لسياسة حكام الخليج .
- شهدت الأزمة تطورات مهمة تمثلت في البداية بحملات إعلامية معادية للسياسة القطرية وإلى غاية قطع كافة العلاقات السياسية والاقتصادية .
- للأزمة القطرية ثلاث إحتمالات إما بقاء الوضع الحالي أو رضوخ قطر للتفاوض مع دول الحصار أو تصعيد الأزمة التي يمكن أن تتحول إلى نزاع مسلح بين الدول .

قائمة

المراجع

قائمة المراجع :

أ- **كتب :**

1) الحمداني طارق نافع,قطر من النشوء إلى قيام الدولة الحديثة.الوراق للنشر المحدودة,بيروت: 2012 .

2) الشهاني عمر هشام,**الخليج بين الثابت والمتغير**. منتدى المعارف,بيروت: 2014.

3) المرسومي عماد مؤيد,**الدور القطري فوضى برائحة الغاز**. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية,العراق: 2004.

4) جمال قاسم حسن,**أثر قياس التنافسية الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليج العربية**.(د,م,ن):صندوق النقد الدولي,2007 .

5) خالد عبد الرحيم السيد,**دول مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي**.دار الشرق للطباعة والنشر,الدوحة: 2013 .

6) عبد الله عبد الأمير,**الصراع السعودي–القطري:الأسباب والنتائج المحتملة**.بمركز البيان للدراسات والتخطيط,بغداد: 2017.

7) محمود شاكر,**موسوعة تاريخ الخليج العربي**.دار أسامة للنشر والتوزيع,عمان:2007.

ب- **المذكرات :**

1) أبو مصطفى سهام فتحي سلمان,**الأزمة السورية في ظل التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2015** (مذكرة ماجستير).كلية الآداب والعلوم الإنسانية,جامعةالأزهر,غزة, 2015 .

2) الشنباري سفيان أحمد محمود,**السياسة السعودية اتجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني 2011-2015**.(مذكرة ماجستير),قسم الدراسات العليا,كلية العلوم الانسانية والإجتماعية,جامعة الأزهر,غزة,2016 .

3) بورحلة عبد الرحمان,تونسيفاطنة,**الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السعودية دراسة حالة اليمن 2011-2015** (مذكرة ماستر).قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية,كليةالحقوق,جامعة بومرداس,2016 .

4) سارة جبار كريم الغزالي,**الدور الإقليمي لدولة قطرفي الشرق الأوسط –دراسة في الجغرافية السياسية**-(مذكرة ماجستير).كلية التربية للعلومالانسانية,جامعة المثنى,2016

5) شراب سهام فتحي,**السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012** (مذكرة ماجستير).قسم التاريخ,كليةالأداب والعلومالانسانية,جامعة الأزهر,غزة,2014 .

6) لعياضيبوسف,**التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية –تونس–** (مذكرة ماستر).قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية,كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة بسكرة,2015 .

ت– **مراكز دراسات :**

1) احمد رشدي عرفات علاء الدين,**دور الوساطة في حل أزمة قطع العلاقات مع دولة قطر** المركز المصري لدراسات والأبحاث الإستراتجية,القاهرة:13 جوان 2017 .

2) التوبةغازي,**الثورةالسورية:الأسباب والتطورات** .مركزالشرقالعربي لدرسات الحضارية الإستراتيجية,لندن:23جوان2012 .

3) الحسن حمزة,**مستقبلإنتفاضة البحرين:الدور السعودي والرهانات الدولية والإقليمية** .مركز البحرين لدراسات,لندن:12جانفي 2012 .

4) الحسن عمر ,**مسار الحوار الوطني وتطورات المشهد السياسي في البحرين**.مركز الجزيرة للدراسات,الدوحة:3ديسمبر 2013 .

5) الذهب علي,**دوافع الدور الإماراتي في الحرب اليمنية ومخاطره**.مركز الجزيرة للدراسات الدوحة;جويلية 2017 .

6) الشلويهشام,**المشهد السياسي الليبي بعد إنتخابات المؤتمر الوطني**.مركز الجزيرة للدراسات,الدوحة:10جويلية 2014 .

7) العرباوي يسرى,الغيثمي,**بين الاستمرارية والتغيير:البحرين في وضع مضطرب**.المركز العربي لبحوث والدراسات,الدوحة:ديسمبر 2013 .

8) العسول أحمد,**التطورات السياسية في البحرين**.مركز الخليج لسياسات التنمية .

9) الكعلوكفرج,**السياسة السعودية اتجاه ثورات الربيع العربي**.مركز الجزيرة للدراسات , الدوحة: 24أوت 2011 .

10) أحمد رشدي عرفات,علاءالدين,**دور الوساطة في حل أزمة قطع العلاقات مع دولة قطر**.المركز المصري لأبحاث الإستراتيجية,القاهرة:13جوان2017.

11) جار الله عاتق,**علاقة صالح بالحوثي:تنسيق تكتيكي أم تحالف استراتيجي**.المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات,(د,م,ن):ديسمبر 2016 .

12) رجب سعد,**السياق الليبي ..مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الانسان,<< دعم>>**. 22سبتمبر 2017 .

13) سمر صالح,"**معركةالخفوس" محطة فاصلة في تاريخ العلاقات السعودية القطرية**

14) شبانة غازي,**عملية عاصفة الحزم:أهداف ومخاطر**.مركز الجزيرة لدراسات, الدوحة:22أفريل2016.

15) شذى خليل,**قطر تتميز عالمياً في التنمية**.مركزالروابط لبحوث والدراسات الاستراتيجية,(د,م,ن),27أفريل2017 .

16) غازي فتح الله زهراء,**انعكاسات الأزمة السورية على العلاقات الإيرانية السعودية**.
المركز الديمقراطي العربي,فلسطين:2016.

17) غاندي عنتر,**مستقبل السياسة الإماراتية تجاه مصر**.المعهد المصري لدراسات السياسة الاستراتيجية,القاهرة: 24أوت2016 .

18) مركز الجزيرة للدارسات,**تأثير أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية**.مركز الجزيرة للدراسات,الدوحة:13سبتمبر 2017 .

19) مركز الجزيرة للدراسات,**أزمةغيرمسبقةوتداعيات كبيرة**.مركزالجزيرة للدراسات,الدوحة:جوان 2017 .

20) مركزالجزيرة للدراسات,**تأثيرأزمة الخليج على التوازنات الإقليمية**.مركزالجزيرة للدراسات,الدوحة:13سبتمبر 2017 .

21) مركز برق للأبحاث والدراسات,**التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية** .
مركز برق للأبحاث والدراسات,(د,م,ن),(د,س,ن) .

22) مركز برق للأبحاث والدارسات,**التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية**.مركز برق للأبحاث والدارسات,(د.م.ن).

23) معن فهد,**الثورة السورية:قصة البداية**.مركز عمران للدراسات الإستراتيجية, سوريا:22جويلية 2014 .

24) نورزاد عبد الرحمان الهيتي,**دور دول مجلس التعاون الخليج العربية في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية–دراسة تحليلية–**.مركز رؤى الاستراتيجية,سوريا:مارس 2013 .

25) يوسف عبد السلام أية,**أسباب قيام ثورات الربيعالعربي**.المركز العربي الديمقراطي فلسطين:2013.

ث– **الوكالات:**

1) uasaqtat, " الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام". **aquastat**,2008 .

2) الموقع الاقتصادي,بالأرقام...العلاقات الاقتصادية القطرية مع دول الخليج.الموقع الاقتصادي,6جوان2017.من الموقع الإلكتروني: /ps.aliqtisadi.www

3) الوزارة الخارجية سلطنة عمان, **بحث مجالات التعاون والعلاقات العسكرية مع قائد البحرية القطري**.الوزارة الخارجية للسلطنة عمان,مسقط:2018 .

4) شبكة الجزيرة الإعلامية,**إسرائيل والحملة على قطر..فرصومحاذير**,شبكة الجزيرة الإعلامية, الدوحة:15جوان2017 .

5) شدياق سمر,**القطاع الخاص وتعزيز العلاقات الكويتية القطرية** . شبكة الجزيرة الإعلامية, 25جانفي 2018

6) وصايف الشمري , **رياح التغيير في العالم العربي (2010 -2012) الثورة الليبية** . مجلس الأمة,إدارة الدراسات والبحوث,الكويت,قسم شؤون الباحثين,أكتوبر2012

ج- **صحف ومجالات :**

قائمة المراجع :

1) أحمد جمعة,أربعة أعوام على ثورة 17 فبراير في ليبيا.**اليوم السابع**, 17فيفري2015 .

2) الخليج أونلاين,**الإماراتوقطر..علاقات قوية وثقها التعاون المشترك**.الخليج أونلاين2016.

3) الخليج أونلاين,الإمارات وقطر علاقات قوية وثقها التعاون المشترك.**الخليج أونلاين**,

4) الشرق," الحصار يعزز العلاقات القطرية العمانية ".**الشرق**,مسقط:جويلية 2017 .

5) الشرق,"الإمارات ...دور مشبوه في سوريا".**الشرق**,الدوحة:8أوت2016 .

6) الشرق,"الحصار يعزز العلاقات الاقتصادية القطرية العمانية ".**الشرق**,مسقط:جويلية 2017 .

7) الشرق,**"** الإمارات .. دور مشبوه في سوريا **"**, **الشرق**,8 اوت 2017 .من الموقع الإلكتروني:www.al-sharq.com

8) العبيديجبريل,**"** الأزمة الليبية وسياسة الترحيل **".الشرق الأوسط** ,العدد 14342 , السنة40, 20فيفري2014 .

9) حسن فاضل معله," العلاقات السعودية القطرية والموقف منها ".**صحيفة الزمان**, أوت 2017 .

10) خليفة هند,**"** تعريف على المواقف الثلاثة **"** لخادم الحرمين **"** من الثورة المصرية **".الفجر** ,23جانفي 2015 .

11) سعيد الكواري," الكواري:قطر تقدم حزمة حوافز لتشجيع الإستثمار الصناعي ". **الشرق**,جويلية2017 .

12) سمر صالح," "معركة الخفوس" ..محطة فاصلة في تاريخ العلاقات السعودية القطرية",**صحيفة الوطن**. جوان 2017 .

13) سمير حمدي,**"** تونس والإمارات..أزمة متصاعدة **".العربي الجديد**, 3جانفي2018 .

14) سمير فرج,"قطر عسكرياً.. القوة والإمكانيات والسيناريوهات".**الأهرام**,السنة141,العدد 47673, 15جانفي2015 .

15) صنعاء الأناضول ,**"** اليمن في 2017 : عام الإخفاق السياسي والمستقبل المنشود **"**. **العربي 21** , 14 ديسمبر 2017 .

16) يوسف أيوب,"هل قطر دولة تحميها القواعد العسكرية الأجنبية ؟".**اليوم السابع**, 18 ديسمبر 2015 .

ح- **القنوات:**

1) CNN بالعربي,**قاعدة عسكرية تركية في قطر بالإضافة إلى "الأمريكية** ".CNN بالعربي, 28أفريل2016 .

2) الجزيرة نت,**وثيقة تكشف مطالب دول الحصار من قطر**.23جوان2017,من الموقع الإلكتروني: www.aljazzira.net.

3) حمد صلاح,"قطر ماضية في بناء نظام صحي عالمي وفق استراتيجيات وخطط واضحة ".**الشرق**,11أوت2017 .

4) نصر طه مصطفى,**"** اليمن بعد عام من **""**عاصفة الحزم**"**.**قناة العربية**,23مارس 2016, www. ALARABIYA.net

خ- مواقع إلكترونية:

1) الخليج أونلاين,""المدارس المستقلة "..سر تبوؤ قطر جودة التعليم عربياً ودولياً ".**الخليج أونلاين**,نوفمبر 2015,منالموقع الإلكتروني/**alkhaleejonline. :net**

2) المنصوري عبد الجليل أدم,**الثورة الليبية ونظرية المؤامرة**.ليبيا والمستقبل,14جوان 2017 . من الموقع الإلكتروني:www.Lyabi/org.mostakbal

3) دياب فؤاد,**ليبيا والتدخل الإماراتي .. فوضى أمنية وتمزق سياسي** .الجزيرة نت,12 جوان 2017,من موقعها الإلكتروني:www. Aljiazeera .net

4) شبكة الجزيرة الإعلامية,**التطورات الميدانية في سوريا و مصير الأسد**. شبكة الجزيرة الإعلامية,بيروت:8أفريل2016,من الموقع الإلكتروني: www. Aljazira.net

5) علي محمود,**الثورة التونسية .. عوامل النجاح .. النتائج**. فيفري 2018 , من الموقع الالكتروني:**www-sis.gov.eg>ewnN>. 8 .htm**

6) وليد صبري,**"** البحرين والإمارات .. تعاون وثيق وقناعة بوحدة المصير والتاريخ **"**. **الوطن**,2ديسمبر 2012 . من موقع الإلكتروني **alwatannews.net> article>**:

الفهرس

فهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
المقدمة	9- 16
الفصل الأول : التحولات السياسية العربية بعد 2011 .	18-60
المبحث الأول : أسباب التحولات السياسية العربية بعد 2011 .	19
أولاً : دوافع الحراك السياسي في تونس وليبيا بعد 2011 .	20-22
ثانياً : عوامل التحول السياسي في مصر وسوريا بعد 2011.	23-26
ثالثاً : ذرائع الحراك السياسي في البحرين واليمن بعد 2011.	27-28
المبحث الثاني : تطورات التحولات السياسية العربية بعد 2011.	29
أولاً : الوضع السياسي التونسي والليبي بعد 2011.	29-36
ثانياً : الوضع السياسي المصري والسوري بعد 2011.	37-41
ثالثاً : الوضع السياسي البحريني واليمني بعد 2011.	42-49
المبحث الثالث : إنعكاسات التحولات السياسية العربية بعد 2011 على المنطقة الخليج العربي .	50
أولاً: الإصلاحات السياسية للدول الخليجية .	51
ثانياً: صعود الإسلام السياسي في المنطقة العربية بعد 2011 .	52
ثالثاً : تأثير التحولات السياسية العربية 2011 على مجلس التعاون الخليجي .	53-59
خلاصة الفصل الأول .	60
الفصل الثاني : تطورات العلاقات الخليجية القطرية بعد 2011 .	62-102
المبحث الأول : مكانة قطر ضمن دول الخليج العربي .	62
أولاً : المكانة الجغرافية للدولة القطرية في منطقة الخليج.	62-64

ثانياً: المكانة السياسية للدولة القطرية في منطقة الخليج .	68-65
ثالثاً: المكانة الاقتصادية للدولة القطرية في منطقة الخليج .	76-69
المبحث الثاني : محددات العلاقات القطرية الخليجية .	77
أولاً : العلاقات القطرية على المستوى الإقليمي (دول مجلس التعاون الخليجي) .	81-77
ثانياً: العلاقات القطرية على المستوى الثنائي (السعودية والإمارات) .	86-82
ثالثاً : العلاقات القطرية مع كل من (الكويت والبحرين وسلطنة عمان)	91-87
المبحث الثالث : تأثير الدور القطري على علاقاته الخليجية بعد2011	91
أولاً : الجذور التاريخية للأزمة القطرية .	94-92
ثانياً: تطورات الأزمة الخليجية والمواقف الدولية والإقليمية منها .	98-95
ثالثاً : الرؤى المستقبلية للأزمة الخليجية القطرية .	101-99
خلاصة الفصل الثاني .	101
الخاتمة	105-104
قائمة المراجع	115-107
الفهرس	118-117